عدد خاص

الأردن والجامعة العربية
في عهد الملك عبد الله الأول بن الحسين
"دراسة من خلال الصحافة المصرية (1946-1951م)"

إعداد

أ.د. أيمن أحمد محمود

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب وتقنية المعلومات – جامعة خورفكان – الشارقة

كلية الآداب– جامعة السويس

عدد مهداه أبحاثه لروح أ.د.أحمد عبد العزيز

دورية الانسانيات. كلية الآداب. جامعة دمنهور

العدد الرابع و الستون - يناير -الجزء الرابع - لسنة 2025

الأردن والجامعة العربية في عهد الملك عبد الله الأول بن الحسين
"دراسة من خلال الصحافة المصرية (1946–1951م)"

أ.د/ أيمن أحمد محمود

مدخل:

كانت المملكة الأردنية الهاشمية من أولى الدول العربية التي حرصت بعد استقلالها على الإنضمام الى الجامعة العربية، كما شاركت الأردن في مناقشة كل القضايا العربية بشكل فاعل في إطار ميثاق الجامعة، وكان الملك عبد الله الأول بن الحسين من القادة العرب الذين أمتلكوا بصيرة نافذة في الإهتمام بكل القضايا العربية، ومنها بالطبع قضايا الشرق العربي من منطلق انه كان ينظر اليه باعتباره قائداً لدول الشرق العربي، وأنعكس ذلك على علاقة الأردن بالدول العربية في الجامعة حيث رأى البعض في الملك عبد الله منافساً سياسياً لهم ورأى البعض الآخر إنه كان قائداً وحكيماً بالفعل يجب الإنصات له والإستفادة من ما يمتلكه من خبرات سياسية في التعامل مع الغرب منذ أن كان قائداً من قادة الثورة العربية الكبرى، لذلك أهتمت الصحف العربية بشخصية الملك عبد الله السياسية في التعامل مع القضايا العربية في الجامعة العربية.

ومن هذا المنطلق يتناول البحث موضوع " **الأردن والجامعة العربية في عهد الملك عبد الله الأول: رؤية من خلال الصحافة المصرية (1946–1951م).** حيث تنوعت الصحف التي تابعت موضوع الأردن وعلاقتها بالجامعة العربية؛ ومنها صحيفة المقطم، وصحيفة البلاغ، وصحيفة المصري،، وصحيفة الأهرام، تلك الصحف التي تناولت موضوع علاقة الأردن بالجامعة العربية يومًا بيوم على صعيد التعبير والرأي ومتابعة الأخبار وتقصي الحقائق؛ حيث تمدنا الصحف المصرية بدلالات ومؤشرات مهمة حول الإتجاهات السياسية الأردنية وصداها عربياً وعالمياً، والآراء التي تناولت المواقف السياسية للأردن داخل الجامعة العربية سواء كانت تلك الآراء مؤيدة لها ومساندة لها ومدافعة عنها، أم متحفظة ورافضة لها انطلاقًا من التنافس السياسي بين الدول الأعضاء في الجامعة، كل ذلك يثير العديد من التساؤلات حول إشكالية التوجهات السياسية للأردن في الصحافة المصرية، وما هو موقف الأردن من القضايا المطروحة في الجامعة العربية، وما هو موقف الجامعة العربية من مشروعات الوحدة التي طرحها الأردن؟ وهل وافقت عليها الجامعة وساندتها أم تحفظت على بعضها أم انقسمت الدول الأعضاء تجاهها؟ وهل تابعتها الصحف المصرية من منطلق المنافسة السياسية بين مصر والأردن في الجامعة العربية؟ أم كانت محايدة في تناولها؟ وهل كان هناك اصرار من الملك عبد الله تجاه تنفيذ هذه المشروعات وإذا كان الأمر كذلك فما هو موقف الجامعة العربية من ذلك؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات تتناول الدراسة: صورة الملك عبد الله الأول بن الحسين في الصحافة المصرية، وموقف الجامعة العربية من المعاهدة الأردنية البريطانية واستقلال الأردن.

وتتناول الدراسة أوجه التعاون بين الأردن والجامعة العربية في حرب فلسطين 1948م، وموقف الجامعة العربية من التطورات السياسية بين الأردن واسرائيل، كما تتطرق الى دراسة موقف الأردن من الطرح السياسي للجامعة العربية فيما يتعلق بقضية تمثيل عرب فلسطين في الجامعة العربية، وميثاق الضان الجماعي. وتحاول الدراسة وضع تحليل سياسي لموقف الجامعة العربية من مشروعات الوحدة التي طرحها الأردن، مثل مشروع سوريا الكبرى والهلال الخصيب وتوحيد الضفتين، وينتهي البحث بخاتمة تتناول النتائج التي توصل إليها البحث.

اولاً:صورة الملك عبد الله في الصحافة المصرية :

لقد أثبتت الدراسات أن الصورة الذهنية التي تتكون لدى الأفراد تقوم بدور مهم في تكوين الأراء، وتشكيل السلوك واتخاذ القرارات، والصورة الذهنية هي الناتج النهائي للإنطباعات الذاتية لدى الأفراد أو الجماعات ازاء شخص معين، أو نظام معين، او شعب معين، حيث تتكون هذه الانطباعات من خلال التجارب المباشرة أو غير المباشرة؛ والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعواطف الأفراد واتجاهاتهم السياسية وعقائدهم، وفي هذا الإطار أصبحت وسائل الاتصال الجماهيرية بصفة عامة والصحافة بصفة خاصة مصدراً مهماً للمعلومات التي تقوم بدور كبير في تكوين تصورنا عن العالم الذي نعيش فيه وفي هذا الإطار وصفت صحيفة الأهرام المصرية السمات الشخصية للملك عبد بن الحسين بالقول "**اشتهر جلالة الملك عبد الله في حياته بالسخاء والكرم الحاتميين وعرف بحبه للبساطة وميله إلى حياة البداوة التي يفضلها عن حياة الحضارة وكان ذكيًا حكيماً بعيد النظر وواقعيًا في قراراته**"[1].

وعن أخلاقه نشرت صحيفة المصري نقلا عن الأمير عبد المجيد حيدر بقولها "**إن الملك عبدالله كان قدرياً ومؤمناً أعمق الإيمان ولم يكن ينام أكثر من خمسة ساعات من الليل وكان ينهض باستمرار في الساعة الثالثة صباحا ليؤدي صلاة الفجر ويتلو آيات القرآن الكريم**"[2].

كما وصفته صحيفة الأهرام المصرية أيضاً بالقول "**يعد الملك عبدالله الذي ينسب إلى أعرق أسرة حاكمة في العالم كله من أبدع الرجال وأذكاهم وقد احتفظت عيناه ببريقها العجيب رغم بلوغه التاسعة والستين من عمره وكان مولعاً بالصيد والسير على الأقدام وقيادة سيارته بسرعة عجيبة**"[3].

ونقلت صيحفة الأهرام المصرية عن ما كتبته صحيفة التايمز البريطانية عن شخصية الملك عبدالله بالقول "**إن سياسة الملك عبدالله قامت على الحكمة وسعة الفكر ولم تعد هذه**

---

[1] المقطم، 21 يوليو 1951م، "**الملك عبد الله بن الحسين في ذمة الله والتاريخ**"، ص1.

[2] المصري، 22 يوليو 1951م، "**تصريحات الأمير عبدالمجيد حيدر: الملك عبدالله كان قدريا**"، ص1.

[3] الأهرام، 21 يوليو 1951م، ص1 "**رجل مشهود له بالذكاء**"، ص1.

السياسة بالفائدة على الشعب الذي كان يحكمه فقط بل أيضا على قضية أوسع نطاقا وهي قضية الوحدة العربية" واستطردت صحيفة الأهرام في الحديث عن شخصية الملك عبدالله بما نشرته المانشستر جارديان بالقول "**إن الملك عبدالله كان يبدو كالصخرة في رمال الشرق الأوسط المتحركة وكان مدافعًا عن تقاليد الارستقراطية الإسلامية لا يعرف التهاون ولا بيع الضمير اللذين يعطلان الشرق عن الأخذ بأساليب الغرب**"، واستطردت بالقول أيضا "**إنه كان دائم اليقظة للفرصة ومع ذلك فإن طمعه وطموحه لم يكن من نوع وضيع فقد نشأ في أعظم الأسرات العربية المعروفة منذ قرون ولم يتخلى يوماً ما عن فكرة الوحدة العربية التي تشبعت بها الثورة ضد الحكم التركي**"[4]، وقالت الصحيفة أن الملك عبدالله كان يعيش في قصرة الصيفي على ربوة عالية في عمان وله أيضاً قصر شتوى إلى الجنوب من عمان ومزود بأجهزة أمريكية حديثة وكان يحتفظ بخنجر تاريخي يرجع عهده إلى 200 عام ويشده دائما على وسطه[5].

وذكرت صحيفة الأهرام أن 1920م شهد التطور الثاني في حياة الملك عبد الله فقد قام على رأس ألف مقاتل من مؤيديه إلى عمان قاصدًا طرد الفرنسيين من سوريا انتقامًا لأخيه الأصغر فيصل الذي طردته القوات الفرنسية من دمشق ولكن حينما وصل إلى عمان في مارس 1921م عدل عن مشروع الانتقام وتولى إمارة شرق الأردن[6] ومنذ توليه الأمر سار بشرق الأردن في طريق الحكم الذاتي وأنشأ الفيلق العربي أحد الجيوش الحديثة في الشرق الأوسط[7].

وعن حكمه للأردن بعد تقليده منصب الإمارة قالت صحيفة المصري: "**إن جلالة الملك عبدالله نال عرش رقعة من الأرض المجدبة تقريباً تقع بين بعض البلاد العربية وبعضها الآخر فلم تهن له قوة ولم يعضف له جهد بل جعل يبذل كل ما في طاقته من قوة إلى أن حول الأردن إلى مملكة قوية وجعل لها جيشاً مكينا أطلق الخبراء العسكريون والأجانب على هذا الجيش وصف "حارس الصحراء" لعظم المهمة الملقاة على عاتقه إذا نشبت حرب** ا[8].

وكان للملك عبدالله آراء خاصة في توحيد كلمة العرب لكي يعودوا أمة واحدة أو أمما كبيرة متضامنة كما كان شأنهم قبل السيطرة العثمانية وكانت هذه الأراء تسبب خصومته مع كثير من الساسة ولكن الآراء لا تجتمع على شيء قدر إجماعها على عظمة الملك عبدالله السياسية والثقافية فقد كان يجيد فن السياسة إجادته لفن الأدب نثرًا وشعرًا[9]، وعن طموحاته ذكرت

---

[4] المصدر السابق ، 22 يوليو 1951م، "**تعقيب جريدة التايمز على شخصية الملك عبدالله**"، ص2.

[5] المصدر السابق ، 21 يوليو 1951م، "**نبذة عن حياته الخاصة**"، ص1.

[6] المصدر السابق ، 21 يوليو 1951م، "**طرد الفرنسين من سوريا**"، ص1.

[7] المصدر السابق ، 21 يوليو 1951م، "**الحكم الذاتي لإمارة شرق الأردن**"، ص1.

[8] المصري، 21 يوليو 1951م، "**تعقيب جريدة التايمز**" ، ص1.

[9] المصري، 21 يوليو 1951م، "**تعقيب جريدة التايمز**" ، ص1.

الصحافة بانه كان دائم المطالبة بالوحدة؛ حيث إنه كان ينادي دائمًا وأكثر من مرة بسوريا الكبرى للقضاء على أسباب ضعف الدول العربية الصغيرة (في رأيه الخاص) ولكن دعوته كانت تقابل بعقبات كأداة دائما لأسباب داخلية وخارجية[10].

وعن دور الملك عبد الله في تأسيس إمارة شرق الأردن والأرتقاء بها أوردت صحيفة المقطم مقالا مهمًا بعنوان "الأردن في مرحلة انتقال جديدة" أشارت الصحيفة من خلاله على الدور المهم الذي قام به الملك عبدالله للنهوض بالأردن وبشعبها بالقول "**الأردن اليوم يأخذ نفسه بسياسة التحول والانتقال؛ من إمارة صحراوية صغيرة إلى دولة ملكية دستورية كبيرة، من مجتمع عامر بالبدو الرحل إلى حياة حضر بمنطقة كثيرة الأعمال والتبعات، من اقتصاد فطري يقاس بمدى ما يخبئه الأفراد من جنيهات الذهب أو مدى ما يقتنونه من رؤوس الماشية والإبل إلى اقتصاد ينهض على المتاجرة والزراعة ويقاس الإنتاج القومي بالصادرات والواردات**"[11]، على أية حال استطاعت الصحافة المصرية رسم صورة لشخصية الملك عبد الله وضحت من خلالها التكوين الأخلاقي والعلمي والسياسي لجلالة الملك عبد الله ؛ حيث تعتبر مكونات هذا التكوين هي الأساس التي قامت عليها شخصية ملك عربي نال كل التقدير والاحترام ي الساحتين العربية والدولية.

ثانياً:المعاهدات الأردنية البريطانية 1946-1948م وموقف الجامعة العربية منها

لا شك أن المعاهداتين الأردنية البريطانية التي عقدت بين الدولتين فالأولى عام 1946م والثانية عام 1948م كانا لهما صدى كبير على المستوى العربي؛ فعلى الرغم من أن المعاهدات الأردنية البريطانية التي بمقتضاها حصلت المملكة الأردنية على استقلالها لم تتعارض مع ميثاق الجامعة العربية؛ لأنها تخص الدول التي قامت بالتوقيع عليها وأن الميثاق ينص على أن أي دولة من الدول الأعضاء في الجامعة يجب أن تودع نسخة من المعاهدة في الأمانة العامة في الجامعة، ولكن ما حدث مع المملكة الأردنية الهاشمية من الجامعة العربية تجاه الأردن هو الذي خالف الميثاق، عندما صرَّح أعضاء مجلس الجامعة العربية بأن أمثال هذه المعاهدات التي لها اتصال بكيان العالم العربي كان من الواجب أخذ رأي المسئولين العرب في كل شيء خاص بها قبل إبرامها لأن الدول العربية أصبحت قبل نشوء جامعتها كتلة واحدة[12].

وعندما أُذيعت النصوص الكاملة للمعاهدة، وسألت صحيفة المقطم المصرية أعضاء الجامعة العربية عن المعاهدة المبرمبة بين الأردن وبريطانيا سنة 1946م وعن رأيهم فيها فقالوا:

---

[10]المصدر السابق ، 21 يوليو 1951م، "**الملك عبدالله من زعماء حركة الاستقلال العربي**"، ص1.

[11]المقطم ، 8 مارس 1951م، "**الأردن في مرحلة انتقال جديدة**"، ص6.

[12] المقطم، 5 أبريل 1946م،"**الجامعة العربية والمعاهدة الأردنية، الدول العربية لا ترضى ببقاء القوات الأجنبية**"، ص2.

إنهم يرحبون كل ترحيب باستقلال شرق الأردن ويرون في ذلك تعزيزًا لكيان العرب ولكنهم لا يرضون أن يكون حالة غير حال الدولة المستقلة وأن هناك من المعاهدات ما يعترف باستقلال الدول ويقيدها بقيود يضيع معها هذا الاستقلال[13] وكان السبب في تدخل الجامعة في المعاهدة هي المذكرة التي قدمها الوفد اللبناني إلى مجلس الجامعة في المعاهدة للمناقشة وأن الوفد قد أبدى تحفظه على المعاهدة بناء على مذكرة تلقاها من حكومته[14] والغريب أننا لا نجد سببًا واضحًا وراء تقديم لبنان لهذه المذكرة وهذا التحفظ وهي الدولة التي اخترقت فرنسا سيادتها باستمرار عن طريق اتفاقات ومعاهدات تنتقص من السيادة اللبنانية على أراضيها.

ويأتي اعتراض الجامعة العربية على المعاهدة الأردنية البريطانية لسنة 1946م فيما يتعلق بالملحق العسكري لها الذي ينص على "**أنه يجوز لصاحب الجلالة ملك إنجلترا إقامة قوات مسلحة في شرق الأردن في الأماكن المقيمة فيها عند توقيع هذه المعاهدة وفي أماكن أخرى يتفق عليها ويقدم صاحب السمو الأمير جميع التسهيلات الضرورية لإيواء هذه القوات وصونها وخزن ذخائرها ومعداتها، ومن ذلك تأجير كل أرض تلزم لذلك وتلك في حق خاص على أرض كهذه إذا وُجد ذلك ضروريًا، ويمنح سمو أمير شرق الأردن في جميع الأوقات تسهيلات لحركة قوات صاحب الجلالة وتدريبها ونقل الوقود والذخيرة**"[15].

كانت هذه المادة هي مصدر اعتراض دول الجامعة عندما تسائل البعض عن مبررات وجود القوات البريطانية طالما أن الأردن حصل على استقلاله، فقام مندوب المملكة الأردنية الهاشمية بالرد على ذلك بأن هذه القوات قد نصت المعاهدة على جواز بقائها كما جاء في المادة السادسة من الملحق وأن يعقد بين الطرفين وضع مفصل للحصانة القضائية والمالية لأفراد قوات جلالة ملك شرق الأردن ويظل هؤلاء الأفراد يتمتعون بالحصانة، كما أشار إلى أن المادة العاشرة من الملحق العسكري جاء فيها أن يقدِّم الفريقان المتعاقدان في أي وقت مذكرة للنظر فيما إذا كان من المرغوب فيه أن يدخلا أي تعديل في نصوص هذه الملحق، لذلك أشار أعضاء مجلس الجامعة أن هذه المادة هي المنقذ الوحيد الذي يمكن الدخول منه إلى تعديل بعض نصوص هذه المعاهدة ليتحقق لشرق الأردن الاستقلال الذي تنشدونه لكل عربي[16].

وعندما سأل مندوب المقطم جميل مردم بك وزير سوريا المفوض في مصر ورئيس دورة مجلس الجامعة عن رأيه في المباحثات التي تدور الآن بين سمو الأمير عبدالله والحكومة

---

[13] المصدر السابق ،" **5 أبريل 1946م**، "**رأي في المعاهدة**"، ص2.

[14] المصدر السابق ، 15 أبريل 1946م، "**موقف لبنان**"، ص2.

[15] المصدر السابق ، 15 أبريل 1946م، "**الملحق العسكري**"، ص2.

[16] المقطم، 5 أبريل 1946م، "**الجامعة العربية والمعاهدة الأردنية**"، ص2.

البريطانية وموقف الجامعة منها فقال: "**لقد نص ميثاق الجامعة على أن لا يجوز لدولة ما من دول الجامعة أن تجري اتفاقًا بدون علمها لأن الغرض من هذه الجامعة هو توثيق الصلات بين الدول المنضمة إليها على مباحثاتها ومناقشتها سواء كانت هذه الدول سوريا أو لبنان أو شرق الأردن، ولا شك في أن الجامعة الأن حريصة كل الحرص على أن تبلغ دولها الاستقلال التام والسيادة**"[17].

وعندما نجحت الحكومة الأردنية والوفد الأردني المفاوض في تعديل المعاهدة البريطانية الأردنية لسنة 1946م إلى معاهدة جديدة في مارس 1948م، لتكون كل نصوصها في صالح المملكة الأردنية الهاشمية ليكون مبدأ التعامل بين الدولتين قائم على سياسة الند للند، وعلمت الحكومة الأردنية أن مجلس الجامعة سوف يبحث في اجتماعاته المعاهدة الأردنية البريطانية الجديدة لسنة 1948 سافر الدكتور فوزي الملقي باشا وزير خارجية المملكة الأردنية الهاشمية إلى القاهرة، ونظرًا لأن مجلس الجامعة قد بحث اقتراح بعرض المعاهدات التي تعقدها إحدى دول الجامعة على المجلس فقال: "**إن المادة السابعة عشر من ميثاق جامعة الدول العربية تنص على أن تودع الدول الأعضاء في المجلس "الأمانة العامة" صورة من المعاهدات التي تعقدها أية دولة غربية من دول الجامعة مع أي دولة أجنبية، وستقوم المملكة الأردنية الهاشمية بهذا الإجراء طبقًا للنص المشار إليه**" وعن موقف دول الجامعة قال "**ومتى أصبح الاقتراح المتقدم ذكره قرارًا نافذًا لمجلس الجامعة فإن الدول الأعضاء لابد أن تقوم بواجبها إزاءه**"[18]، ويرى الدكتور فوزي الملقي فيما يتعلق بهذا الاقتراح والتنسيق السياسي في الجامعة بالقول "**إن تنسيق السياسة الخارجية لدول الجامعة أمر لازم جدًا بشرط معرفة الأحوال الخاصة لكل دولة من الدول الأعضاء في المجلس**[19].

ولمَّا كان ميثاق الجامعة العربية يحدد العلاقات السياسية بين الدول الأعضاء في المجلس وبين الدول الأخرى، قال: وزير خارجية المملكة الأردنية الهاشمية عن أثر هذه المعاهدة في علاقة بلاده بالجامعة قائلاً: "**إن أحكام هذه المعاهدة لا تتعارض وميثاق جامعة الدول العربية ولن يكون في الإمكان وقوع مالا تستطيع معه المملكة الأردنية الوفاء بتعهداتها التي نص عليها ميثاق الجامعة**"[20].

---

[17] المصدر السابق ، 11 مارس 1946م "**موقف الجامعة العربية من مباحثات لندن**"، ص1.

[18] الأهرام، 10 مارس 1948م، "**المعاهدة الأردنية لا تعرض على مجلس الجامعة**"، ص1.

[19] المصدر السابق ، 10 مارس 1948م، "**الجامعة والتنسيق السياسي ... بشرط**"، ص1.

[20] الأهرام، 10 مارس 1948م، "**المعاهدة لا تتعارض وميثاق الجامعة**"، ص1.

ويبدو أن هناك إشارات كثيرة عن هذه المعاهدة في الصحافة المصرية؛ ولتوضيح هذه الإشارات أدلى الدكتور فوزي الملقي وزير خارجية المملكة الأردنية الهاشمية بتصريحاته إلى صحيفة الأهرام فعندما سأله مندوب الصحيفة عن معاهدة 1946م، وكيف استطاعت الحكومة الأردنية تعديلها في معاهدة 1948م، والأسباب التي دعت إلى هذا التعديل، أجاب الدكتور الملقي قائلاً: "**إن معاهدة 1946م التي أُبرمت بين البلدين قد وضعت نهاية للإنتداب البريطاني على المملكة الأردنية الهاشمية، ولكن هذه المملكة لم تتمكن من ممارسة حقها في الاستقلال والسيادة بشكل وافٍ؛ لذلك رغب جلالة الملك عبدالله أن يحقق للشعب الأردني استكمال ما يستهدف من سيادة واستقلال؛ فاتجهت النية إلى طلب المفاوضة لتعديل تلك المعاهدة التعديل الذي يكفل للبلاد هذه الغاية**"[21].

وقد أشار الملقي في تفسير ما ذكره أن الوفد الأردني قد تمكن من إجراء التعديل المطلوب ومع أنه كان مخولاً حق توقيع النصوص المعدلة، فقد رأى أن يعرض نتائج أعماله على جلالة الملك عبد الله وحكومته، وبعد الاطلاع على هذه النتائج التي تتضمن تحسين وضع البلاد تحسبًا بيناً وافق جلالة الملك عبد الله ومجلس الوزراء على توقيع نصوص هذه المعاهدة التي أشار بلاغ حكومة عمان على إنها ستوقع خلال شهر مارس[22]، وسأل مندوب الصحيفة الوزير الملقي عما إذا كانت المعاهدة الجديدة تتضمن شيئًا عن الدفاع المشترك بين بريطانيا والأردن؟ أجاب الوزير الأردني بالقول: "إن معاهدة 1946م معاهدة تحالف بين بريطانيا والمملكة الأردنية الهاشمية، وعلى فرض أن هذا المبدأ من الأسس التي تقوم عليها المعاهدة الجديدة فإنه لا يكون إذن أمرًا جديدًا بالنسبة إلى علاقات شرق الأردن التي نظمتها المعاهدة مع بريطانيا"[23]. كما أجاب الملقي باشا عن سؤال الجيش الأردني في المعاهدة قائلاً : "**إن وضع هذا الجيش من المعاهدة الجديدة سليم لا غبار عليه ويجعل منه قوة حربية أردنية تتبع قيادتها الخاصة وفق سياسة البلاد**"[24].

وهنا سأله مندوب الصحيفة عمّا إذا كان الاتفاق الأخير يُعتبر معاهدة جديدة أم تعديلاً لبعض ملاحق المعاهدة القديمة فقال: الملقي باشا "**إن المفاوضات تناولت كلاً من المعاهدة**

---

[21] المصدر السابق ، 10 مارس 1948م، "**وزير خارجية شرق الأردن يتحدث إلى الأهرام**"، ص1.

[22] المصدر السابق ، 10 مارس 1948م، "**تعديل المعاهدة الأردنية**"، ص1.

[23] المصدر السابق ، 10 مارس 1948م، "**الدفاع المشترك**"، ص1.

[24] المصدر السابق ، 10 مارس 1948م، "**وضع الجيش في المعاهدة**"، ص1.

القديمة، وملحقها العسكري ومذكراتها التفسيرية وأجرت بشأنها جميعًا تعديلاً يكاد يجعل منها شيئا جديدًا"[25].

ثالثاً:التعاون بين الأردن والجامعة العربية للتحضير لحرب فلسطين:

لقد أصبحت عمان بحكم قربها من فلسطين خط دفاعها الأول في التحركات السياسية العربية، وأن كل الدوائر السياسية والأهلية العربية اتخذت من مدينة عمان مركزًا للتحضير لحرب فلسطين الأمر الذي ترتب عليه أن تحَمّلَ الأردن الدور السياسي والعسكري في التحضير لهذه الحرب، ولم يكن دور الأردن على الساحة العسكرية فقد بذل الملك عبدالله جهودًا سياسية كبيرة للتنسيق قبل وأثناء وبعد حرب فلسطين 1948م وفيما يلي نتناول الدور الأردني:

1-الأردن ومؤتمر أنشاص والتحضير لإنقاذ فلسطين:

جاء مؤتمر أنشاص ردًا على التقارير التي أصدرتها اللجنة البريطانية الأمريكية، حيث أصدر المكتب العربي في القدس ملخصًا للبيانات التي عرضها على لجنة التحقيق البريطانية الأمريكية حتى يتمكن أعضاؤها من دراسة قضية فلسطين من شتى جوانبها، وقد قسم البيان المؤجز القضية إلى ثلاثة أقسام أولها: ما يتعلق بموقف العرب من قضية فلسطين، وثانيهما: عرض عام للقضية في أدوارها التاريخية، وثالثهما: مذكرات قصيرة تتناول مسائل معينة كالتعهدات المقطوعة للعرب واليهود[26].

وكان رد الدول العربية أن أعلنت مصر عقد مؤتمر أنشاص بحضور الدول العربية الأعضاء في مجلس الجامعة العربية في زهراء أنشاص بالقاهرة في الفترة 28 مايو إلى 31 مايو 1946م لمناقشة قضية فلسطين وإنقاذها من براثن الصهيونية، وكان الملك عبدالله ملك الأردن وسمو الأمير عبدالإله الوصي على عرش العراق أول من وصلوا إلى أنشاص للمشاركة في هذا المؤتمر[27]، وقد أستقبلهما في مطار بلبيس الملك فاروق ملك مصر يوم 28 مايو 1946[28] وقد حضر المؤتمر كل من الأمير سعود بن عبدالعزيز آل سعود ولي عهد المملكة العربية السعودية، والشيخ بشارة الخوري رئيس لبنان ومعه رئيس ديوانه، وقائد الجيش اللبناني، والرئيس شكري القوتلي رئيس الجمهورية السورية، كما حضر وزراء خارجية هذه الدول والوزراء المفوضين لهم في القاهرة[29].

---

[25] الأهرام، 10 مارس 1948م، "**اتفاق جديد أم تعديل قديم**"، ص1.

[26] المقطم، 11 فبراير 1946م، "**القضية العربية ولجنة تحقيق فلسطين**"، ص2.

[27]المصدر السابق ، 27 مايو 1946م، "**الملك في أنشاص اجتماع ممثلي مصر في البلدان العربية**"، ص1.

[28]المصدر السابق ، 28 مايو 1946م، "**وصول ملوك العرب ورؤسائهم**"، ص2.

[29] المصري، 28 مايو 1946م، "**وصول ملوك العرب ورؤسائهم**"، ص2.

وقد نشرت المقطم البيان الذي أذاعته الأمانة العامة للجامعة العربية عن اجتماع أنشاص التاريخي، وهذا البيان هو صورة الوثيقة التاريخية التي أمضاها الملوك والرؤساء العرب الذين اشتركوا في هذا الاجتماع، وقد مضى الملك عبدالله ملك الأردن والأمير عبدالإله الوصي على العراق في بداية الموقعين على هذه الوثيقة، وقد علقت الدوائر العربية في لندن على هذه الوثيقة بأنها وثيقة تاريخية سيكون لها شأن خطير وتأثير بالغ في الحوادث التاريخية، ومن النتائج التي أدت إلى فرحة العرب هي أن هذا الاجتماع أكد على روح الاتحاد حيث ظهر في الكلمة الافتتاحية التي ألقاها الملك فاروق بقوله "**إن اجتماعنا هو لكي نظهر للعالم جليًا أنه ليس بيننًا أو بين دولنا انقسام ما لا في الأشخاص ولا في الأراء**"، وكان هذا البلاغ الذي نشرته الجامعة العربية بمثابة قنبلة ألقيت في أنسب الأوقات فنسفت الأنباء التي ظهرت في بعض الصحف البريطانية عن الشقاق الذي يسود العالم العربي، إذ أكد البلاغ أن الدول العربية تقف صفًا واحدًا تجاه قضية فلسطين وتجاه جميع المسائل العربية كلها[30].

وقال الملك عبدالله بن الحسين في كلمته "**أبعث بأخلص التهنئة وأطيب التبريكات بهذا العمل العظيم الذي تم تحقيقه في تاريخ العالم العربي**" واستطرد جلالته بالقول: "**إن عقد الاجتماع في هذا الجو الأخوي يعد ردًا حاسمًا على الذين كان شغلهم الشاغل نسج الروايات والقصص الخيالية عن الخلافات بين مختلف أرجاء العالم العربي**"[31].

وكتب المراسل السياسي لوكالة الأنباء العربية يقول: إن بعض المراقبين في لندن يعتبرون البيان الذي أصدره ملوك العرب ورؤسائهم أهم الوثائق التي أصدرها الشرق الأوسط وأخطرها، والواقع أن القرارات التي وردت فيه تعد بمثابة أعظم حدث تاريخي شهده العالم العربي منذ تأسيس الجامعة العربية؛ لأنه سيعزز بعد ذلك المناقشات التي ستدور في اللجنة السياسية للجامعة العربية في اجتماعات الجامعة القادمة[32] لذلك يعتبر هذا المؤتمر مصدرًا لابتهاج الفلسطينيين الذين رأوا في مؤتمر أنشاص اتفاق العرب جميعًا على القضية الفلسطينية، حيث رأى الملوك والرؤساء المشاركون في هذا المؤتمر بإجماع الآراء أن هذه القضية ليست قضية خاصة بعرب فلسطين وحدهم بل هي قضية العرب جميعًا، وأن فلسطين عربية يتحتم على الدول العربية وشعوبها صيانة عروبتها[33].

2-الأردن والجامعة العربية في مؤتمر بلودان:

---

[30] المقطم ، 31 مايو 1946م، "**اغتباط الدوائر العربية في لندن بالبيان التاريخي العظيم**"، ص

[31] المصدر السابق ، 31 مايو 1946م، "**كلمة الملك عبد الله ملك الأردن**"، ص2.

[32] المصدر السابق ، 31 مايو 1946م، "**أخطر وثيقة كتبها الشرق الأوسط**"، ص2.

[33] المقطم ، 31 مايو 1946م، "**ابتهاج فلسطين**"، ص2.

عُقدت الجلسة الثانية لمجلس الجامعة العربية في فندق بلودان برئاسة إبراهيم هاشم بك رئيس الوفد الأردني في الجامعة العربية وهو ما عُرف بمؤتمر بلودان، والتي أعلن فيها عبد الرحمن عزام باشا أمين عام الجامعة العربية برقية وزارة الخارجية الأردنية بشأن إعلان الأردن لاستقلالها ومبايعة الملك عبدالله ملكًا دستوريًا عليها وقد أصدر مؤتمر بلودان العديد من القرارات

اتخذت الجامعة العربية قرارات حاسمة بشأن فلسطين، وصرح حمدي الباجهجي باشا رئيس الوفد العراقي بأنه لا يرى ضرورة لأن يستعجل العرب أعمال العنف غير المشروعة من أجل فلسطين ولكنه يرى إنشاء هيئات عسكرية تبقى خارج البلاد ولا تدخلها إلا عند وقوع العرب في محنة لا يمكن تلافيها، كما أدلى عبد الرحمن عزام باشا الأمين العام للجامعة العربية بحديث إلى وكالة الأنباء العربية قال فيه: " **إن التعاون قائم بين دول الجامعة وليس هناك ما يختلف الأعضاء عليه، وإنه ينتظر لجان الجامعة من وضع ردها على المذكرتين البريطانية والأمريكية بشأن توصيات لجنة التحقيق المشتركة في مسألة فلسطين**"[34].

قال مراسل روتر في بولدان أن مجلس الجامعة ينظر إلى اقتراح المملكة الأردنية الهاشمية الخاص بوضع السياسة التي تُتبع إزاء تقرير اللجنة الفلسطينية في اقتراحها بالدعوة إلى عقد مؤتمر يضم الشعوب العربية ليكون هذا المؤتمر بمثابة احتجاج ثالث من سلسلة احتجاجات العرب على التقرير، وأكد السيد جمال الحسيني رئيس اللجنة العربية العليا على اقتراح المملكة الأردنية الهاشمية على أن يعقد في بغداد أو عمان كما اقترح الوفد السوري عرض القضية الفلسطينية على هيئة الدول المتحدة لا على مجلس الأمن[35].

3–الأردن ودعوة الجامعة العربية لمناقشة قضية فلسطين 17 مارس 1948م:

لقد ترتب على الموقف الأردني الذي أعلنه جلالة الملك عبدالله بشأن فلسطين قيام البلاد العربية في الشرق العربي بحشد قواتها على الحدود استعدادًا للزحف العسكري إلى فلسطين [36]، وفي الوقت نفسه كان البيان الذي ألقاه السير الكسندر كادوجان المندوب البريطاني في مجلس الأمن أمام لجنة فلسطين التابعة لهيئة الأمم المتحدة، والذي قال: فيه إن بريطانيا لا يسعها أن تسمح بتشكيل ميليشيات مسلحة في فلسطين قبل انتهاء الانتداب، وأن على حكومة الانتداب حماية اللجنة لكنها لا تسمح لها أن تطوف حول فلسطين لتحديد التخوم والحدود، وبأنها ستسحب كتائب الجيش الأردني وقوة الحدود الأردنية قبل انتهاء الانتداب كل ذلك أثار حفيظة

---

[34] الأهرام، 11 يونية 1946م، "**الجلسة الثانية لمجلس الجامعة في بلودان** " ، ص1.

[35] المصدر السابق ، 11 يونية 1946م، "**احتمال اتخاذ قرارات حاسمة بشأن فلسطين**"، ص1.

[36] المصدر السابق 24 أكتوبر 1947م،"**بريطانيا تنذر سوريا حول زحف القوات السورية لحدود فلسطين**"، ص2.

الملك عبدالله وأثار غضبه وخاصة عندما وصف البيان احتشاد القوات العربية على الحدود بالميليشيات المسلحة، وأيضًا رفض الملك عبد الله لما تضمنه البيان من سحب القوات الأردنية من فلسطين[37].

ونظرًا لأن السياسة البريطانية تجاه فلسطين أصبحت واضحة دعى الملك عبدالله بن الحسين إلى اجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية لمناقشة الإجراءات التي تضمنها البيان البريطاني الذي عُرض على لجنة فلسطين في الأمم المتحدة، لذلك اجتمعت اللجنة السياسية للجامعة العربية في 17 مارس 1948م لمناقشة قضية فلسطين، وناقشت اللجنة موضوعين مهمين هما: مناقشة شروط العرب لإعلان هدنة مع اليهود وهل يستعاض بذلك عن مشروع القسمة بإنشاء مشروع دولة اتحادية وقال: السيد حمدي الباجهجي أن قبول العرب لمشروع القسمة معناه إدخال جيوش أجنبية إلى بلادهم وهذا ما يرفضه العرب كما طلب مندوب الأردن في الجامعة دعوة اللجنة العسكرية من دمشق لتكون بجانب اللجنة السياسية والاجتماعات المستمرة في الجامعة العربية[38].

ويبدو أن الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية قد اتخذوا القرار بالزحف إلى فلسطين، وذلك عندما انعقدت اللجنة في 12 أبريل 1948م وألقى رئيس ديوان الملك فاروق ملك مصر بعد اجتماع الملك فاروق مع الرؤساء والوفود العربية بيانًا جاء فيه "**أنه إذا دخلت جيوش عربية فلسطين لإنقاذها فجلالته يرد أن يكون مفهومًا صراحًا أنه يجب النظر إلى هذه التدابير كإجراء مؤقت خال من كل صفة من صفات الاحتلال أو التجزئة لفلسطين وأنه بعد إجراء تحريرها تسلم إلى أصحابها ليحكموها كما يريدون**"[39].

وعندما سأل مندوب صحيفة المقطم الملك عبدالله عن ما أدته شرق الأردن من واجبات نحو فلسطين؟ أجابه الملك عبدالله بالقول: "**لقد قلت أن قرارات مجلس الجامعة إزاء قضية فلسطين كانت باجماع الآراء وعلى هذا الأساس مضت المملكة الأردنية الهاشمية في تنفيذ تلك القرارات وطبيعي إنها كانت حريصة على تنفيذها وإنها كانت راغبة في ذلك رغبة محقة، وقد علمتُ أخيرًا أن الفوج الأول من المتطوعين الأردنيين سيلحقون في هذين اليومين بإخوان لهم من قبل للقيام بواجبهم نحو فلسطين العزيزة**"[40]

---

[37] الأهرام، 1فبراير 1948م، "**سياسة بريطانيا إزاء فلسطين: بيانات كادوجان أمام لجنة هيئة الأمم المتحدة**، ص1.

[38] المقطم، 18 مارس 1948م، "**اجتماعات اللجنة السياسية للجامعة العربية، تصريحات لزعماء العرب في فلسطين**"، ص2.

[39] الأهرام، 13 أبريل 1948م، "**اجتماعات اللجنة السياسية للجامعة العربية**"، ص1.

[40] المقطم، 10مارس 1948م، "**فلسطين ومتطوعي شرق الأردن**"، ص1.

4-إجتماع عمان العسكري الأول والجامعة العربية بشَّأن فلسطين 27 ابريل 1948م:

أعلنت القوات البريطانية بأنها ستدافع عن فلسطين بأسرها والحفاظ على النظام والقانون والإشراف التام على فلسطين وحمايتها إلى أن ينتهي الانتداب في 15 مايو 1948م[41]، إلا أن الصهاينة بدأو في الإنقضاض على حيفا إذ نصبوا فوق جبل الكرمل ثلاثين مدفعًا لإطلاقها على العرب ثم الهجوم على يافا [42]، وقد روعت المحافل العربية عندما أذاع راديو نيويورك نبأ سقوط حيفا في أيدي اليهود بعد الهجوم المفاجئ لليهود على العرب في حيفا واستيلائهم على أحياء المدينة حي يلو الآخرا[43].

وتجب الإشارة إلى أن سقوط مدينة حيفا في أيدي اليهود كان له تأثير مباشر على الدوائر العربية؛ حيث اجتمع مفتي فلسطين بسكرتير الهيئة العربية العليا مع رئيس وزراء سوريا ولبنان وأمين الجامعة العربية لمناقشة ما يجب اتخاذه من إجراءات سريعة لتأمين سلامة المدن الكبرى، وهو ما ناقشته اللجنة السياسية للجامعة العربية في آخر اجتماع لها، وقد صرح رياض الصلح بك بعد إنتهاء اجتماع اللجنة السياسية أن الاجتماع سيترتب عليه بعض الإجراءات عندما علم العرب بأن الصهيونيين يستعدون للقيام بهجوم على المدن الفلسطينية الكبيرة قبل 15 مايو 1948م[44]، وإذا كانت اللجنة السياسية للجامعة العربية قد انتهت في بحث المسائل العسكرية التي يتطلبها الموقف في فلسطين فلا تزال هناك مسائل معلقة لم تبحث فيها وفي مقدمتها توحيد القيادة العسكرية وتأليف هيئة أركان حرب تكون مسئولة عن إدارة المعارك، ويقال في الدوائر العربية أن هاتين المسألتين ستكونان موضع بحث خاص، وكما رأت اللجنة السياسية أن تطورات الحالة في فلسطين تتطلب وجود رجال اللجنة العسكرية في قلب فلسطين، كما أكد مندوب سوريا في الجامعة العربية أن حكومته ترى ضرورة قيام قوات عربية منظمة تعمل سريعًا في فلسطين قبل انتهاء الانتداب[45].

لذلك أصدر عبد الرحمن عزام باشا الأمين العام للجامعة العربية بيانًا قال فيه: "**بدأ اليهود معركتهم الأولى لإقامة الدولة اليهودية تحت ظلال الانتداب والمقصود منها إرهاب العرب في هذه المنطقة وإجبارهم على إخلائها أو الفرار منها وانتهزوها فرصة فارتكبوا أعمالاً وحشية في دير ياسين وناصر الدين وطبرية واليوم يرتكبون في حيفا وهم يلجأون في ذلك إلى**

---

[41] المصدر السابق ، 1فبراير 1948م، "**سياسة بريطانيا إزاء فلسطين، مسئولية بريطانيا**"، ص1.

[42] المصدر السابق ، 21 أبريل 1948م، "**رجال الهجاناة يمثلون يهودًا من غير فلسطين**"، ص1.

[43] المصدر السابق ، 23 أبريل 1948م، "**الفتك بالنساء والأطفال**"، ص1.

[44] المصدر السابق ، 23 أبريل 1948م، "**الهجوم الصهيوني: العرب يتخذون العدة لمواجهته**"، ص1.

[45] الأهرام ، 23 أبريل 1948م، "**صدى سقوط حيفا في هيئة الأمم: وقعه في الدوائر العربية وعدم التعليق عليه**"، ص2.

قتل النساء والأطفال يظنون بذلك إرهاب العرب وتهجيرهم داخل المنطقة التي سيعلنون فيها دولتهم" وقدمت اللجنة السياسية احتجاجًا أشارت من خلاله على إخلاء حيفا من البريطانيين بدون سابق إنذار واعتبرت ذلك إخلالاً بالعهود الدولية التي يتحتم مراعاتها في مثل هذه الظروف، كما أرسلت الجامعة العربية إلى فارس الخوري مندوب سوريا في الأمم المتحدة للاحتجاج لدى مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة على هذا الانتهاك الدولي الذي ارتكبته بريطانيا في فلسطين[46]، لذلك أتخذت اللجنة السياسية في الجامعة العربية قراراً بمقتضاه يعهد إلى الجيش العربي الأردني في القيام بالعمليات العسكرية التي تتطلبها مواجهة خطورة الحالة في فلسطين وأيدها في ذلك الملك عبد العزيز أل سعود[47]

وقد عقد هذا الاجتماع برئاسة الملك عبدالله، وقد افتتح المؤتمر الأمير عبدالإله الوصي على عرش العراق، وبدأ بالحديث عن ما دار بينه وبين الملك فاروق فما يتعلق بمشكلة فلسطين والإسراع في إنفاذها واستعداد حكومة جلالته لتحمل نصيبها من المساهمة الفعالة في جميع الأعباء التي ستلقى على عاتق الدول العربية [48]وعقب الملك عبدالله على ذلك بقوله:" **ما كنت أشك أبدًا في أن مصر ستكون في طليعة البلاد العربية، ويكفي أن يكون على رأسها أخي الفاروق فيتم لأهل فلسطين ما يريدون من حرية واستقلال** " وأضاف الملك عبدالله قائلاً: " **إذا قالت مصر فعلت وإذا فعلت أنتجت**"[49].

وفي اليوم التالي عقد اجتماع اخر في قصر رغدان لاستئناف البحث في المسائل العسكرية، وقد تقرر في هذا الاجتماع إنشاء مجلس أعلى للدفاع عن فلسطين يتألف من أعضاء عسكريين يمثلون جميع حكومات الدول الأعضاء في الجامعة العربية، وذكر عزام باشا أن هذا المجلس سيتم تشكيله خلال يومين أو ثلاثة [50] وفي الوقت نفسه توقعت الدوائر السياسية الأردنية وصول طلائع الجيش العراقي الى المملكة الأردنية الهاشمية بين لحظة وأخرى

5-اجتماع عمان العسكري ومشاركة مجلس الجامعة العربية مايو 1948م:

شهدت مدينة عمان في اول مايو 1948 م توافد الوفود العربية من الدول الأعضاء بالجامعة العربية اليها لحضور اجتماع عمان العسكري الثاني الذي عقد في عمان في 2 مايو 1948م، والذي تضمن ثلاثة اجتماعات عسكرية برئاسة الملك عبدالله ولم يحضرها القائد

---

[46]المصدرالسابق، 2 أبريل 1948م، "**احتجاج الجامعة العربية على بريطانيا لاختراقها العهود الدولية**"، ص2.

[47]المصدر السابق، 23 أبريل 1948م،"**الملك عبد العزيز يؤيد قيام الجيش العربي بالعمليات الحربية في فلسطين**"، ص1.

[48]المصدر السابق ،30 أبريل 1948م، "**العرب يقرون خططهم الحربية**"، ص1.

[49]المصدر السابق ، 30 أبريل 1948م، "**إذا قالت مصر فعلت**"، ص1.

[50] الأهرام، 30 أبريل 1948م، "**مجلس أعلى للدفاع عن فلسطين**"، ص1.

البريطاني جلوب باشا وكان يمثل الجيش العربي القائد عبد القادر الجندي باشا، ويكفي لبيان خطورة هذا الاجتماع من الناحيتين السياسية والعسكرية أن نذكر أن من بين الذين حضروا هذا المؤتمر برئاسة الملك عبدالله ورئيسا وزراء سوريا ولبنان ووزراء الدفاع في البلدين وفي العراق ورئيس أركان الجيش العراقي ومندوب الجيش العربي الأردني، وقد انتهى المؤتمر باجتماع حضره الملك عبدالله وجميل مردم بك ورياض الصلح بك وعزام باشا أمين الجامعة العربية، كما وصل إليها كل من القائمام حافظ بكري بك واليوزباشي عصام حلمي المصري لتمثيل مصر في المجلس الأعلى للدفاع عن فلسطين، والاشتراك في المباحثات العسكرية بعمان، وعندما قابلوا الملك عبدالله قال جلالته: "**أهلا بأبنائي وأبناء الفاروق إن الأمة العربية تعلق على مصر أطيب الأمنيات، وقد كان أمس واليوم يوم مصر وسيظل موقفها خالدًا في التاريخ** " واستطرد جلالته حديث اليهما بالقول: "**أن شقيقتنا مصر برهنت على إنها السباقة في مضمار الكفاح والشرف، وأعتقد أن قواتها ستلعب دورًا خطيرًا في حركاتنا المقبلة**"[51].

وصرح رياض الصلح بعد الاجتماع الأخير في المؤتمر بإن نجاح اجتماعات القاهرة قد اكتملت بمحادثات عمان وقال: "**أننا انتهينا الى قرار خطير، وأصبحت القضية الفلسطينية لا قضية حياة أو موت، بل قضية شرف وكرامة فأما أن نعيش وأما أن نفنى وأيام الشدة في فلسطين أصبحت معدوده**"، كما أصدر عبد الرحمن عزام باشا بيانًا الى الشعب الفلسطيني يطلب من خلاله عدم هجرة البلاد والتأهب للحركات العسكرية القادمة، وقال مردم بك على إثر اجتماعه بالملك عبد الله: "**إن اجتماعه بجلالته برهن على أن الشعوب العربية إذا اشتدت الخطوب تكون على استعداد لتناسي الماضي، وأوكد لكم إننا متفاهمون ولا يوجد بيننا خلاف**"[52]، على أية حال أظهر الملك عبدالله والشعب الأردني موقفًا بطوليًا من فلسطين والدفاع عن قضيتها بكل الوسائل السياسية والعسكرية.

6- موقف الأردن من دعوة مجلس الأمن للجامعة العربية لوقف القتال:

عندما أرسل مجلس الأمن إلى الدول الأعضاء في الجامعة للاستفهام منها عن الأعمال الحربية وتطورها، "[53]، وأثناء القتال في فلسطين بين القوات الأردنية وبعض القوات العربية غير النظامية وبين القوات اليهودية أرسل مجلس الأمن إلى اللجنة السياسية في الجامعة العربية دعوة مجلس الأمن لوقف القتال في فلسطين، غير أن اللجنة السياسية رأت أن تطلب إطالة المدة، وأرسلت إلى الدكتور فارس الخوري مندوب سوريا في مجلس الأمن بأن يطلب من المجلس

---

[51] المصدر السابق، 2 مايو 1948م، "**ثلاثة اجتماعات عسكرية في عمان**"، ص1.

[52] الأهرام ، 2 مايو 1948م، " **اجتماعات عمان العسكرية: جاء وقت العمل**"، ص1.

[53] المصدر السابق ، 21 مايو 1948م، "**الأردن يأبى إبلاغ مجلس الأمن شيئا عن فلسطين**"، ص1.

الموافقة على طلب الجامعة العربية؛ لكي يتسع لها الوقت الكافي لدراسة الموضوع، ومعنى ذلك أن أقطاب العرب يريدون تلبية دعوة مجلس الأمن، وفي هذه الحالة يجب أن تقترن تلبيتها بمجموعة من الشروط[54].

وفي هذا السياق اتصلت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ببقية الحكومات العربية للتفاهم على مسألة دعوة اللجنة السياسية للجامعة العربية إلى الاجتماع، وقد تم الاتفاق على أن تفتتح اللجنة اجتماعها يوم 31 مايو للبحث والتشاور في موقف الدول العربية من قرار مجلس الأمن الأخير بعقد هدنة أربعة أسابيع في فلسطين[55]، ريثما يتوصل الكونت فولك برنادوت وسيط هيئة الامم المتحدة إلى وضع حل للمشكلة الفلسطينية ينال موافقة العرب واليهود، وثمة أمران بارزان يشغلان العرب أولهما: ما تخرج به اللجنة السياسية من قرارات والآخر زيارة الكونت برنادوت إلى الشرق الأوسط[56].

وقد ترتب على اجتماع اللجنة السياسية بالجامعة إصدار قرار في حالة موافقة الدول العربية على قرار مجلس الأمن بوقف القتال، لابد أن تقترن هذه الموافقة بعدة شروط تكفل عدم تعقد الأمور فيما بعد ولهذا فاللجنة السياسية وضعت شروطًا منها: وقف الهجرة اليهودية وإعادة الموقف في فلسطين إلى ما كان قبل انتهاء الانتداب، وعدم الاعتراف بقسمة البلاد هذا إجمالي ما وضعته اللجنة السياسية للجامعة العربية من مجلس الأمن لقاء قبول دعوته وتلبيتها، وعندما تم إبلاغ مجلس الأمن بذلك صرح جروميكو مندوب روسيا في مجلس الأمن بإنه لا بد من كف العرب عن القتال قبل أن يتباحثوا في الأمر، وكان رد الدكتور فارس خوري مندوب سوريا في مجلس الأمن قائلاً: "**إن ما تبحث فيه العرب هو هل يكفون عن القتال أم لا**"[57].

لكن على ما يبدو أن المملكة الأردنية كان لها رأي آخر، هو أن الرأي السائد في الأردن أن الهدنة ولو أمكن أن تعد أملاً في سلام مؤقت فإنها ستؤدي إلى خطر مؤكد وإلى استغلالها في إعادة حشد القوات اليهودية كما حدث في محاولات هدنة المدينة المقدسة. كما ترى الحكومة الأردنية أيضًا، أنه على ما يبدو أن مهمة الكونت برنادوت ستكون عسيرة وأن نتيجتها ستكون مرتبطة بالموقف الذي ستتخذه الدول العربية[58]، وفي الوقت الذي كانت الدوائر السياسية العربية

---

[54] المصدر السابق ، 25 مايو 1948م، "**العرب ودعوة مجلس الأمن لوقف القتال**"، ص5.

[55] المصدر السابق ، 31 مايو 1948م، "**اجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية**"، ص1.

[56] البلاغ، 31 مايو 1948م، "**اللجنة السياسية تجتمع لتضع الرد المشترك على مجلس الأمن: هدنة العرب واليهود في فلسطين هدنة غير عادلة**"، ص1.

[57] المقطم، 25 مايو 1948م، "**العرب ودعوة مجلس الأمن لوقف القتال**"، ص5.

[58] البلاغ، 31 مايو 1948م، "**هدنة العرب واليهود في فلسطين هدنة غير عادلة**"، ص1.

تبحث في مناقشة دعوة مجلس الأمن، كانت قوات المشاه من الجيش العربي تركز جهودها وقتالها في القدس القديمة[59].

7-الجامعة العربية ومؤتمر عمان السياسي والقضية الفلسطينية يونية1948م:

لقد ظلت مدينة عمان في الفترة من 11 يونية إلى 14 يونية 1948م مسرحًا لنشاط ساسة العرب من جميع الدول الأعضاء في الجامعة العربية، وشهد قصر رغدان في عمان قدوم الوفود العربية من الرؤساء ورجال السياسة، وشهد قصر رغدان اجتماعان خطيران أحدهما سياسي والأخر عسكري برئاسة جلالة الملك عبدالله بن الحسين بعدما عاد الهدوء إلى عمان عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية هدوء الجو السياسي، لكنها صاخبة دائبة بالنهار باعتبارها مقر القائد الأعلى للقوات العربية وأركان حربه في فلسطين[60].

وبعد وصول الوفود العربية وعبد الرحمن عزام باشا أمين الجامعة العربية، سأل مراسل المقطم عزام باشا عن الإشاعات التي تقال عن ضغط بريطانيا على الأردن لوقف القتال في القدس فأجاب عزام باشا بالقول: "**دع المرجفون يشيعون ما يمليه عليهم خيالهم السقيم، فإن العرب متفقون على رأي واحد لغرض واحد هو المضي فيما اعتزموه لتحرير فلسطين للعرب، أما سبب مجيئنا نحن ودولة مردم بك ودولة رياض بك وغيرهما فهو شدة ضغط إنجلترا على الأردن، وتهديدها لها بقطع المعونة التي تدفعها للجيش الأردني في كل عام وقدرها مليونان من الجنيهات تنفيذاً للمعاهدة المبرمة بينهما وموعد دفع المعونة يوم 15 يونية فسوف نرى إذا كانت إنجلترا ستدفعهم أم لا، ولكن أقول إن الجامعة العربية ضمنت دفع هذا المبلغ لشرق الأردن بل أزيد**"[61].

وقد تناول الملك عبدالله والوفود العربية خلال الاجتماعين موضوعات منها: استقرار الرأي على إقالة ضابط بريطاني كبير في الجيش الأردني إذ لم يسرع هو في تقديم استقالته، وتنفيذ القرار متوقف على مسلك إنجلترا مع المملكة الأردنية الهاشمية[62]، وبالفعل نشرت صحيفة المقطم برقية لوكالة اليونيتد برس تقول: إن الأنباء الواردة من بيروت تقول إن جلوب باشا القائد البريطاني للجيش العربي الأردني قدم استقالته بسبب الاتهامات التي وجهت إليه، والقول أنه منع إرسال عدد كافي للقوات الأردنية في القدس[63].

---

[59]المصدر السابق ، 31 مايو 1948م، "**الجيش العربي الأردني في القدس**"، ص2.

[60] المقطم، 15 يونية 1948م، "**في اللحظة الحاسمة من حياة فلسطين: اجتماعان خطيران برئاسة الملك عبد الله**"، ص2.

[61] المقطم، 15 يونية 1948م، "**إنجلترا وشرق الأردن**"، ص2.

[62]المصدر السابق ، 115 يونية 1948م، "**هل يعفي شرق الأردن ضابطاً إنجليزياً من خدمة الجيش**"، ص2.

[63]المصدر السابق 17 يوليو 1948م، "**استقالة جلوب باشا من منصبه كقائد عام للجيش العربي**"، ص4.

كما تناول القادة العرب في اجتماعات عمان مسألة نزع السلاح من القدس فلم تأخذ من المجتمعين وقتًا طويلاً، وقد رفض المجتمعون النقاش في هذه المسألة باعتبار أن فكرة نزع السلاح من القدس مرفوضة من الأساس، وفي هذا الإطار صرَّح عبد الرحمن عزام باشا بالقول: **"لن ننسى أن بالقدس مئة وعشرين ألف يهودي وأنه لن يرضى هو أو أي عربي أن يفك الحصار عنهم ثم يتسربون كلهم أو بعضهم وينضمون إلى العصابات المقاتلة، فإذا كان مجلس الأمن يود أن يقرر جعل القدس مدينة غير عسكرية، فليبرز لنا الضمانات الكافية إن كان في إمكانه ذلك"**[64].

ويتضح لنا ما ذكره عزام باشا كان المقصود به الحصار الذي ضربته القوات الأردنية على القدس بما فيها من اليهود المحاصرين بالمدينة، ورفض القادة العرب لمطالب مجلس الأمن بنزع السلاح وفك الحصار، كما صرح النقراشي باشا بعد مقابلته مع عزام باشا بأن رحلة الأمين العام للجامعة العربية كانت موفقة وقضت على الإشاعات التي انتشرت في الأيام الأخيرة عن موقف الأردن نتيجة عوامل الضغط الشديد عليها، وثبت أنها كانت كاذبة ومختلقة وقال النقراشي: **إن قوات شرق الأردن العسكرية تستبسل في الذود عن موقف العرب وكيانهم والاحتفاظ بفلسطين دولة عربية مستقلة شأنها شأن جميع القوات العسكرية العربية تجاه فلسطين"**[65].

وقد توج الملك عبدالله موقف المملكة الأردنية الهاشمية من فلسطين والدول العربية بزيارته التاريخية إلى مصر في 21 يونية 1948م، وقوبل بحفاوة بالغة من الملك فاروق والحكومة المصرية، التي رأت فيه قائدًا عروبيًا لديه مشاعر القومية العربية حيث اجتمع الملك عبدالله بالملك فاروق الأول والملك عبد العزيز آل سعود في القاهرة وقد اتفقت رؤية الملوك الثلاثة تجاه قضية فلسطين والدفاع عنها[66].

ويبدو أن موقف المملكة الأردنية الهاشمية من قضية فلسطين كان موقفا ثابتًا لا يتغير مهما كانت الضغوط الدولية عليها، وهذا ما أكده رئيس وزراء المملكة الأردنية الهاشمية في أوائل شهر يوليو 1948م للكونت برنادوت الوسيط الدولي بأن موقف المملكة الأردنية الهاشمية من قضية فلسطين موقف واضح صرحت به في كل مناسبة وهو عدم السماح بإقامة دولة يهودية في فلسطين واستبعاد التقسيم وأن غايتها هو الاشتراك مع الدول العربية في إنقاذ فلسطين[67].

---

[64] المصدر السابق ، 15 يونية 1948م، "**سلاح القدس**"، ص2.

[65] المصدر السابق ، 15 يونية 1948م، "**اجتماعات أمس في دار رئاسة الوزراء المصرية**"، ص2.

[66] المقطم 21 يونية 1948م،"**في زيارة الملك الهاشمي لملك وادي النيل: الملك عبد الله في مصر**، ص2.

[67] المصري، 2 يوليو 1948م، "**الوسيط الدولي في عمان**"، ص3.

رابعاً:موقف الجامعة العربية من التطورات السياسية بين الأردن وإسرائيل:

وعلى الرغم من أن مصر كانت من أولى الدول العربية التي عقدت اتفاقًا للهدنة إلا أنها أثارت دول الجامعة العربية ضد الأردن عن طريق الحملة التي انتهجتها الصحافة المصرية ضد الأردن والتي كان من وراءها نشر مزاعم وإشاعات كاذبة بأن المملكة الأردنية الهاشمية تمهد لعقد صلح منفرد بينها وبين إسرائيل، حيث يتضح ذلك من المقال الذي نشرته صحيفة البلاغ بعنوان "الأيام تحقق وثيقة سرية نشرتها البلاغ في 7 مارس 1948م، حيث تضمنت هذه الوثيقة المزورة رسالة سرية جدًا أرسلها البريجادير تشارلز كلايتون رئيس قلم المخابرات البريطاني في السفارة البريطانية في القاهرة مؤرخة بالرابع عشر من ديسمبر 1947م بشأن موافقة الأردن على تقسيم فلسطين إلى دولتين وعزمها عقد صلح دائم مع إسرائيل[68] ويبدو أن مصر وبعض الدول العربية مثل سوريا والمملكة العربية السعودية اتخذت من هذه الوثيقة المزورة زريعة للهجوم السياسي والإعلامي في الجامعة العربية على المملكة الأردنية الهاشمية.

ونظرًا لأن الأردن كانت بريئة من هذه المزاعم والأكاذيب اجتمع الملك عبدالله مع الحكومة الأردنية ومع بهاء الدين طوقان، وكان الهدف من هذا الاجتماع إظهار الحقائق وتكذيب هذه الإشاعات المغرضة ضد الأردن، لذلك عاد بهاء الدين طوقان بك وزير الأردن المفوض إلى القاهرة وأقام مؤتمرًا صحفيًا دعى إليه مندوبي الصحف المصرية، وسئل طوقان في البداية عن صحة الأنباء التي تنشر في الصحف كل يوم عن مفاوضات بين المملكة الأردنية وإسرائيل لعقد صلح منفرد بينهما؟ فأجاب طوقان بأن الحكومة الأردنية أصدرت بلاغًا رسميًا كذبت فيه هذه الأنباء وقال "**وأعود فأنفي هذه الأنباء بشدة وأوكد أن ليس هناك مفاوضات بيننا وبين إسرائيل إلا ما يجري عن طريق لجنة التوفيق في جنيف**"[69].

وسأل مندوب صحيفة المصري وزير الأردن المفوض في القاهرة عن ما تم في المساعي التي بذلت مع الحكومة الأردنية لتعدل عن معارضتها لتدويل القدس حتى لا تشذ عن إجماع الدول العربية في وجوب التدويل؟ أجاب طوقان بقوله: "**لا أعلم عن هذه المساعي وموقفنا من قرار تدويل القدس على ما هو عليه وهو المعارضة في التدويل**" واستطرد قائلاً "**وقد سبق أن عرضنا موقفنا هذا على اللجنة السياسية للجامعة العربية ولم تعارضه، والقدس بمعناها في ذلك الجزء من فلسطين الذي يضم الأماكن المقدسة فلو وافقت شرق الأردن على قرار تدويل القدس فقد يحتمل أن تأتي هيئة الأمم المتحدة وتقول ما دامت إسرائيل مصرة على المعارضة في التدويل فإنا نعطيها القدس الجديدة ونضع القدس العربية تحت الوصاية، وهذا ما تريده**

---

[68] البلاغ، 30 أبريل 1950م، "**الأيام تحقق وثيقة سرية نشرتها البلاغ في 7 مارس 1948م**"، ص2.

[69] المصري، 9 فبراير 1950م، "**تصريحات لوزير شرق الأردن المفوض عن مفاوضات الصلح مع إسرائيل**"، ص2.

المملكـة الأردنيـة الهاشـمية"، وسأله منـدوب صـحيفة المصـري مرة أخرى بـالقول هل يستطيع الجيش الأردنـي المحافظـة علـى القدس؟ فأجـاب طوقـان بـالقول إن هذا السؤال يصـح أن يوجـه للرجال العسكريين قائلاً: "**على أي حال، فالأردنيون على استعداد دائمًا لأن يبذلوا كل قطرة من دمائهم في سبيل الدفاع عن القدس**"[70].

ونظرًا للأنباء والإشاعات الكاذبة التي راجت من خلال الصحف المصرية في هذا الشأن على الرغم من نفي إسرائيل لذلك بشكل رسمي من خلال وزير خارجيتها وأمام برلمانها، إلا أن بعض الدول العربية قد انساقت وراء تلك الإشاعات، وذلك عندما أعلنت وزارة الخارجية اللبنانية من قبل الوزير اللبناني المفوض في مصر الذي أبلغ وزارته بالتليفون نبأ توقيع هذه المعاهدة بالخطأ على حد تصريح الخارجية اللبنانية، وعندما تأكدت الحكومة اللبنانية من أن ذلك إشاعة وكذب الغرض منه الزج بالأردن في اتفاقيات لم تحدث ولم تنجح ولم توقع، الأمر الذي أدى إلى اعتذار وزير لبنان المفوض في عمان للملك عبدالله شخصيًا[71].

---

[70] المصدر السابق، 5 فبراير 1950م، "**تصريحات لوزير شرق الأردن المفوض عن مفاوضات الصلح مع إسرائيل**"، ص3.

[71] المصدر السابق ، 18 مارس 1950م، "**الوزير اللبناني المفوض في عمان يعتذر للملك عبد الله**"، ص3.

وعلى الرغم من هذين التكذيبين والتكذيب الذي أعلنه طوقان الوزير المفوض الأردني في القاهرة، فإن الدوائر السياسية في الجامعة العربية لا تزال تعتقد أن القصة صحيحة، وقد تبنت سوريا والمملكة العربية السعودية هذه التوجيهات، وعلى الرغم من أن هناك مفاوضات للهدنة سوف تعقد بين سوريا وإسرائيل والتي تشمل مسألة تبادل الأسرى وخفض عدد القوات وتخطيط الحدود ومن أجل ذلك سافر كل من البريجادير وليم رايلي رئيس هيئة أركان حرب هيئة الأمم المتحدة والمسيو هنري فيجيه مساعد الدكتور بون الوسيط الأممي من حيفا الى دمشق لإجراء المفاوضات بين سوريا واسرائيل [72]، نجد خالد العظم رئيس وزراء سوريا يطرح على مجلس الجامعة مسألة إقدام الأردن على عقد اتفاق مع إسرائيل معتبرًا ذلك مخالفًا لميثاق الجامعة العربية، وما يثير السخرية من هذه التوجهات أن إسرائيل نفت رسميًا ذلك والأردن أيضًا نفى ذلك بشكل رسمي، وأصر مندوب سوريا في الجامعة العربية إصرارًا شديدًا على تأكيد هذه الأكاذيب عندما أعطى تصريح خاص لصحيفة المصري المصرية قال فيه: "**إن الحكومة السورية ستؤيد جميع التدابير المشتركة التي تتخذها الحكومات العربية حيال شرق الأردن وقد سبق لي أن أعلنت من دمشق أن حكومتي لا تستطيع أن تقف مكتوفة الأيدي إزاء توقيع أية معاهدة للصلح مع إسرائيل وشرق الأردن، لأن الواجب الوطني يفرض علينا تعزيز التضامن العربي ضد إسرائيل**" [73].

وبناءً على طلب من سوريا ومصر والسعودية اجتمعت اللجنة السياسية في الجامعة لمناقشة ما أسموه بـ "**قضية شرق الأردن**" لاتخاذ قرار ضد المملكة الأردنية الهاشمية بشأن إشاعة عقدها اتفاق منفرد مع إسرائيل، لكن اقترحت بعض الدول مثل العراق ولبنان ألا يتخذ أي قرار في هذا الشأن قبل وصول الوفد الأردني إلى الجامعة، وعندما سأل مندوب صحيفة المصري دولة رياض الصلح بك وسأله عن قضية تمثيل فلسطين في مجلس الجامعة وموقف شرق الأردن من الجامعة فأجابه رياض الصلح قائلاً: "**أنا أقول أن قضية تمثيل فلسطين على أهميتها تأتي في الدرجة الثانية، فالأولى عندي هي قضية موقف شرق الأردن من الجامعة، وعلى الجامعة قبل أن تبحث هذا الموضوع أو أي موضوع آخر أن تحل قضية شرق الأردن على قدر ما أذيع وأشيع ونشر، وإيجاد حل صحيح وصريح، والذي أرجوه من كل قلبي أن يأتي الوفد الأردني للقاهرة ليشرح**

---

[72] المقطم، 29 مارس 1949م، " **محادثات الهدنة بين اليهود والسوريين**"، ص 1.

[73] المصري، 27 مارس 1950م، "**موقف سوريا في الجامعة العربية من موضوع مفاوضات الصلح بين إسرائيل والأردن**"، ص1.

شرحًا صحيحًا جميع هذه القضايا التي أذيعت وأشيعت ونشرت، والتي نفاها طوقان بك نفيًا تامًا في السابق"[74].

وعلى الرغم أن بعض الدول طلبت في اللجنة السياسية للجامعة تأجيل اتخاذ أية قرارات إلا أن مصر أصرت على اتخاذ قرار والقرار هو "**أن قضية فلسطين لها علاقة بجميع الدول العربية الممثلة بالجامعة العربية وليس بدولة واحدة والأضرار التي تنشأ من دولة إسرائيل تصيب العرب جميعهم، ولذلك فإن كل مفاوضات صلح تقوم بها إحدى دول الجامعة منفردة تكون خارجة عن الجامعة العربية ويجب فصلها في الحال وينص القرار أيضًا على أنه لا يجوز الدخول في مفاوضات من أي نوع كانت فيما يختص بالقضية الفلسطينية إلا باتفاق جميع دول الجامعة الأعضاء"**[75].

وتوقعت صحيفة المصري أنه إذا كانت التطورات السياسية بين الأردن وإسرائيل تمثل سببًا جوهريًا في نشوب خلاف قوي بين الأردن من جهة والجامعة العربية من جهة أخرى، فمن الراهن أن قرار الجامعة القاضي بفرض العقوبات على كل دولة تخالف ميثاق الجامعة وتتفاوض لعقد صلح منفرد مع إسرائيل جعل من العسير بل والمحال في الوقت الحاضر احتمال التفكير في اتفاق للصلح بين إسرائيل والأردن[76].

وصرحت بعض الدوائر السياسية في وزارة الخارجية البريطانية تعقيبًا على الاتهامات التي وجهت للمملكة الأردنية الهاشمية من بعض الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية، تلك الاتهامات التي ترتبت عن الحملة الصحفية السيئة في مصر ضد الأردن بأن الحكومة البريطانية تفضل أن يتم الاتفاق في الشرق الأوسط بين إسرائيل وجبهة موحدة من الدول العربية قاصدة بذلك جامعة الدول العربية لأنها كانت ترى أن ذلك أفضل من اتفاق إسرائيل مع كل دولة عربية بشكل منفرد وأضافت بالقول: "**أنه لهذا لا يمكن القول بأن بريطانيا قد شجعت الملك عبد الله وإسرائيل على الدخول في مفاوضات مباشرة كما لا يمكن القول بأن الملك عبد الله قد أقدم على الدخول في تلك المفاوضات في حالة رفض بريطانيا لها**"[77]، ووجهة نظر بريطانيا في هذا أنها تخشى أن تؤدي

---

[74] المصري، 27 مارس 1950م، "**رأي رياض الصلح**"، ص1.

[75] المصدر السابق ، 27 مارس 1950م، "**قضية شرق الأردن**"، ص2.

[76] البلاغ، 17 أبريل 1950م، "**هل يعمد إلى تطبيق العقوبات التي أقرتها الدول العربية في اجتماعها الأخير**"، ص1.

[77] المقطم، 25 أبريل 1950م، "**تعليق صحيفة التايمز على العلاقات الأردنية الإسرائيلية**"، ص1.

الاتفاقيات الثنائية إلى زيادة التوتر في الموقف بدلاً من تخفيف حدته بل إنها تتوقع زيادة الهياج والغضب بين الشعوب العربية إذا حدث توقيع معاهدة للصلح بين الأردن وإسرائيل[78].

ونقلت صحيفة المقطم عن التايمز البريطانية تحليلاً سياسيًا أوردته الصحيفة البريطانية فيما يتعلق برغبة الملك عبدالله بتطبيق ما نصت عليه اتفاقية رودس للهدنة بين الطرفين، حيث ذكرت الصحيفة أن الملك عبدالله كان يدرك أن التفاهم مع إسرائيل في إطار اتفاقية رودس ليس معناه عقد صلح دائم مع إسرائيل لكنه يرى أن هذا التفاهم ضروري للأردن وللعالم العربي عامة بل للمستقبل السياسي والاقتصادي للشرق الأوسط بأكمله، وذكرت الصحيفة أن رؤية الملك عبدالله نابعة من حرصه الشديد أن تكون القدس تحت حكمه لا تحت رعاية دولية للحيلولة دون سيطرة الصهاينة عليها؛ وبالتالي سيستفيد الطرفين من معاهدة عدم الاعتداء التي تجعل من اتفاق هدنة رودس حلاً عمليًا للأبد[79].

ومما سبق يتضح لنا أن التصريحات الرسمية الأردنية والتصريحات الرسمية الإسرائيلية كلها تنفي فكرة عقد اتفاقيات صلح بين الأردن وإسرائيل، كما أن الموقف البريطاني المتحفظ الرافض لتوقيع أية اتفاقيات منفردة يؤكد على كذب الإشاعات التي تبنتها الصحافة المصرية والدوائر السياسية داخل الجامعة العربية بأن المملكة الأردنية الهاشمية في طريقها لتوقيع اتفاق صلح مع إسرائيل بعيدًا عن الدول العربية لان اذاكانت اسرائيل والأردن ترغبان في توقيع اتفاقية عدم الإعتداء التي فشلت ليس معناه اقامة صلح دائم بين الأردن واسرائيل.

خامساً:ميثاق الضمان الجماعي وموقف الأردن منه في الجامعة العربية:

ميثاق الضمان الجماعي هو في جوهره ميثاق للدفاع لا للهجوم وهو لا يلزم إلا الدول العربية الموقعة عليه وهو يشبه في كثير من نواحيه مشروع الدفاع عن منطقة شمال الأطلنطي كما انه يعد مكملاً للنصوص التي وضعتها هيئة الأمم المتحدة للحيلوله دون نشوب صراع دولي مسلح أو إعتداء على دولة من الدول العربية[80]، وكانت مصر هي صاحبة فكرة وجود ميثاق جماعي للدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية، وتهدف من وراءه ليكون بديلاً عن أي اتحادات أو مشروعات للوحدة وأيضًا حتى يكون منافسًا وبديلاً

---

[78] المصري، 2 مايو 1950م، "**بريطانيا تسعى لعقد اتفاق عام بين العرب وإسرائيل**"، ص1.

[79] المقطم، 25 أبريل 1950م، "**تعليق صحيفة التايمز على العلاقات الأردنية الإسرائيلية**"، ص1.

[80] المصدر السابق ،20 يونية 1950م،"**بعد إمضاء ميثاق الضمان الجماعي**"، ص 6.

لمشروع سوريا الكبرى الذي يضم العراق وسوريا وشرق الأردن، وذلك في ظل التنافس السياسي بين الأردن ومصر، حيث بدأ التفكير في الميثاق الجماعي في الجامعة العربية في مارس 1946م.

وعلى الرغم من أن هذا المثياق كان الهدف منه القضاء على المشروع السياسي الذي طرحه الملك عبد الله بشأن اتحاد دول المشرق العربي في دولة واحدة هي "سوريا الكبرى" إلا أن موقف الأردن كان موقفًا مؤيدًا للجامعة العربية وقراراتها وعندما ألقى قناصل الدول الأعضاء في الجامعة عن ميثاق الضمان الجماعي ألقى فوزي الملقي بك قنصل الأردن بمصر كلمة بلاده مثنيًا وموافقًا على هذا المثياق بقوله: "**إن الميثاق يترجم عواطف العالم العربي ويبين في وضوح تمسك هذه الأمة بمبادئ السلام جريًا على تقاليدها الموروثة، وأن الجامعة العربية قد حشدت في صدرها القوة والشباب والحكمة لتعالج كل ما ينفع العرب في بلادهم ويهيء لهم العزة والكرامة، وقد امتد نشاطها إلى شاطئ المحيط الهندي وضفاف التايمز فجعلت في هاتين المناسبتين العالمين جولات موفقة وردت للعرب سمعتهم وكانت قدوة حسنة بما فطرت عليه من وحدة في الرأي وانسجام في العهد**"[81].

ويبدو أن الصحافة والصحفيين المصريين كانوا يدركون أن الحديث في أروقة الجامعة العربية عن توقيع ميثاق جماعي للدول الأعضاء كان المقصود به إحباط مشروع سوريا الكبرى ففي شهر يوليو 1948م عندما أصبح الدكتور فوزي الملقي باشا وزيرًا للخارجية في الأردن سأله أحد الصحفيين عن فكرة مشروع الضمان الجماعي الذي طرح فكرة تأسيسه في الجامعة فقال الملقى باشا "**إذا أريد اتخاذ مثل على الوحدة الصحيحة المنبثقة عن الإحساس الصادق بضرورة وحدة الرأي والهدف فإن موقف العرب اليوم لأروع مثل يمكن أن يتخذ على ذلك وحسبك ما تراه في هذه الأيام من شعور فياض أُحيط به جلالة الملك عبد الله في زياراته الكريمة للقاهرة والرياض وبغداد ولعل هذا دافعًا قويًا لكل التصريحات التي أراد خصوم العرب أن يروجوها لمصلحتهم، فالعرب أمة واحدة وقد برهنت الحوادث على أنها ذات رأي واحد وهذا فضل من الله ونعمة**"[82].

---

[81] المقطم، 23 مارس 1946م، "**كلمة شرق الأردن عن الميثاق الجماعي في عيد الجامعة العربية**"، ص3.

[82] المصدر السابق ، 2 يوليو 1948م، "**موقف العرب اليوم: رأي فوزي الملقي**"، ص2.

ويبدو أن مصر بعد أربعة سنوات من طرحها فكرة مشروع الضمان الجماعي بدأت تطرحه مرة أخرى وخاصة بعد أن أخفقت الجيوش العربية في حرب فلسطين 1948م، ففي يناير 1950م بدأ اهتمام الدوائر العليا في الجامعة اهتماما كبيرا بالتطورات السياسية التي حدثت أخيرًا في مصر ومن رأيها أن إيجاد حكومة شعبية في مصر تهيئ للشعوب العربية فرصًا قوية لتوثيق عرى الاتحاد بينها، فبدلاً من إنشاء اتحاد عراقي سوري أو أردني سوري أو اتحاد يشمل العراق وسوريا وشرق الأردن يمكن السعي الآن إلى تحالف رسمي بين الدول العربية جميعًا على أن يكون مقصورًا على الوقاية من خطر الصهيونية ولا يشمل التحالفات العسكرية الموقعة بين بريطانيا وهذه الدول، فإن سوريا ولبنان محايدات لم تنضم رسميًا إلى أي تكتل بمعاهدات أو بغير معاهدات لهذا يبدو أن أكثر ساسة الدولتين يميلون إلى تأكيد أي مشروع عسكري يلزمهما بالمحاربة[83].

وقد اتفقت الدوائر السياسية في جامعة الدول العربية أن محادثات الضمان الجماعي سوف تستأنف بين الدول العربية على أساس الأوضاع السياسية الجديدة في مصر والعراق فقد تبدلت وزارة العراق أخيرًا وترك نوري باشا السعيد الحكم وهو أول شخصية عربية كانت تؤيد مشروعات الاتحاد والوحدة بين الدول العربية، ويأمل الساسة العراقيون إلى إنشاء اتحاد اقتصادي وثقافي بين الدول العربية وإلى توحيد الأسلحة والأزياء والألقاب العسكرية في البلاد العربية المختلفة وإلى إنشاء هيئة عسكرية عليا مشتركة وبذلك تصبح أشبه بحكومة اتحادية عليا للعرب جميعًا في إطار مشروع الضمان الجماعي.

وعندما سُئل مندوب صحيفة المصري هاشم الأتاسي الرئيس السوري بالقول "ما رأيكم في ميثاق الضمان الجماعي وهل سيحقق الغايات والأهداف المطلوبة منه؟ فأجاب قائلاً: "**أرجو أن يحقق هذا الميثاق أمل العرب في الدفاع عن كيانهم فالعبرة ليست بالمناداة به؟ بل في تنفيذه وقد لمست خلال اتصالاتي ومراسلاتي أن الحكومات العربية عازمة على الأخذ به كمبدأ لتشكيل جبهة متحدة وليس ينفع العرب في الوقت الحاضر سوى الاتحاد**"[84].

وعن موقف المملكة العربية السعودية من مشروع الضمان الجماعي فقد أدلى الأمير سعود ولي عهد السعودية بتصريح في مشروع الضمان الجماعي فقال عنه إنه

---

[83] المصري، 23 يناير 1950م، "**استئناف الحديث في مشروع الضمان الجماعي**"، ص1.

[84] المصدر السابق ، 23 يناير 1950م، "**ميثاق الضمان الجماعي العبرة والتنفيذ**"، ص2.

يرمي إلى تحقيق أماني الشعوب العربية من تضامن وثيق ومحافظة على سلامتها وخاصة بعد حوادث فلسطين وسيكون بلا شك مقبولاً لدى المملكة العربية السعودية[85].

ونظرًا لأن أنظار الشعوب والدوائر السياسية العربية اتجهت إلى مشروع الضمان الجماعي وإدراك الناس أن فيه كل الاتحاد والقوة اللذين تنشدهما العرب لتحقيق كل أهدافهم الوطنية[86] لذلك أسرعت الجامعة العربية إلى وضع المشروع حيث التنفيذ، وكان من المقرر أن الوفود العربية كانت ستوقع ميثاق الدفاع المشترك كجزء من مشروع الضمان الجماعي في الثاني من مايو لكن الأمانة العامة للجامعة رأت تأجيله إلى يوم آخر تكون فيه الوفود مجتمعة في القاهرة.

وما يهمنا هنا أن المملكة الأردنية الهاشمية أظهرت حسن نواياها تجاه هذا الميثاق لأنها وافقت عليه في مجلس الجامعة من حيث المبدأ في الوقت الذي رددت فيه بعض الدوائر العربية إشاعة مفادها: أن الأردن سوف يعلق توقيعه على هذا الميثاق[87]، وذكرت صحيفة البلاغ أن الخطاب الذي حمله محمد الشريفي باشا من جلالة الملك عبدالله إلى مصطفى النحاس باشا تضمن موقف الأردن من الجامعة العربية ومن الموافقة على ميثاق الضمان الجماعي، كما أن هذا الخطاب تضمَّن رغبة الأردن في إنهاء الحملة الصحفية المغرضة التي تنتهجها الصحافة المصرية، ويقول الملك عبد الله في خطابه: أن هذا الطلب هو شرط أساسي لتوقيع وفد بلاده على ميثاق الضمان الجماعي[88].

وعندما اجتمعت اللجنة السياسية في مايو 1950م، كانت المسألة الأولى المطروحة للمناقشة هي توقيع ميثاق الضمان الجماعي، ويبدو أنه من المتوقع أن تتأخر الموافقة عليه من الدول العربية فالعراق تصر على تشكيل لجنة من مندوبي رؤساء أركان حرب الدول العربية المنضمة للجامعة وهذا الطلب تعتبره العراق شرط أساسي لتوقيع الميثاق، وكان موقف العراق هذا نابعًا من إدراكها رغبة مصر في إبعاد المملكة الأردنية عن مكانتها السياسية والعسكرية في الشرق الأوسط، وبالتالي كان غرض العراق من تشكيل هذه اللجنة هو أن يحول دون انفراد مصر بالسلطة العسكرية العليا، ويعلق مراسل هيئة الإذاعة البريطانية في القاهرة على ميثاق الضمان الجماعي بقوله: "**إن هذا الميثاق**

---

[85] المقطم، 20 مارس 1950م، "**رأي الأمير سعود في الضمان الجماعي**"، ص1.

[86] المصدر السابق ، 27 مارس 1950م، "**الضمان الجماعي**"، ص4.

[87] البلاغ، 10 مايو 1950م، "**هل طلب الملك عبد الله ضم غزة إلى الأردن**"، ص1.

[88] المصدر السابق ، 8 مايو 1950م، "**هل يساوم الأردن الجامعة على إبرامه مشروع الدفاع المشترك**"، ص2.

يرتكز على فكرة تشكيل جبهة عربية للدفاع عن نفسها"[89] وبناءً على الطرح العراقي في الجامعة العربية قررت سوريا ولبنان أنهما سيحددان موقفهما في توقيع ميثاق الضمان الجماعي على ضوء المحادثات التي ستجري في اللجنة السياسية بناءً على رؤية العراق[90].

ويجب الإشارة إلى أن مسودة الميثاق التي عرضت على اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية نقطة ضعف تنص على: **"أنه لا يحق لأية دولة عربية الاطلاع على المعلومات العسكرية التي لدى الدول الأخرى الموقعة على الميثاق"** وهذا الشرط جاء على أثر الانعكاس الذي فرق بين الدول العربية عقب حرب 1948م، وجاء في رسالة لوكالة الأنباء العربية أن الحكومة السورية وافقت على اقتراح العراق لتشكيل لجنة خاصة للإشراف على تنفيذ ميثاق الضمان الجماعي، وأن الوفد العراقي سوف يعرض اقتراحه في الجامعة العربية وينتظر أن لا يلحق بالميثاق ذاته إلا في صورة خطابات متبادلة بين الموقعين عليه كما أن القائمقام عزيز عبد الكريم سيصحب معه دولة خالد العظم بك رئيس الحكومة السورية في اجتماع اللجنة السياسية كمستشار له[91].

وفي 19 يونية سنة 1950م تم إمضاء ميثاق الضمان الجماعي من خمس دول عربية، هي مصر وسوريا ولبنان والمملكة العربية السعودية واليمن، وامتنعت عن التوقيع كل من المملكة الأردنية الهاشمية والعراق [92] ، لكن في عام 1951م ذلك العام الذي شهد أحداث كثيرة في دول الشرق الأوسط، وفي ظل الاضطرابات التي شهدتها دول الجامعة العربية نظرت الجامعة العربية إلى محاولات إقرار السلام بعين الشك الذي امتد في كل محاولة لوضع نظام وميثاق للدفاع المشترك ضد أي معتدي آخر، نظرًا لإن دول الجامعة العربية قامت بالتوقيع على ميثاق الضمان الجماعي أو ميثاق الدفاع المشترك دون تنفيذه على أرض الواقع[93].

سادساً: الأردن وتمثيل عرب فلسطين في الجامعة العربية:

الواقع أن مصر كانت تستخدم جامعة الدول العربية للضغط على المملكة الأردنية الهاشمية والوقوف ضد مشروعات الوحدة التي كان يفكر فيها الملك عبدالله بن الحسين،

---

[89] المصدر السابق ، 10 مايو 1950م، **"مادة جديدة يقترحها العراق لإضافتها للميثاق الجماعي"**، ص1.

[90] المصدر السابق ، 11 مايو 1950م، **"سوريا توافق على اقتراح العراق"**، ص3.

[91] البلاغ، 10 مايو 1950م، **"مادة جديدة يقترح العراق إضافتها إلى الميثاق"**، ص2.

[92] المقطم،20 يونية 1950م،**"بعد إمضاء ميثاق الضمان الجماعي"**، ص 6.

[93] البلاغ، 20 ديسمبر 1951م، **"عام 1951م كان عام أحداث خطيرة في دول الشرق الأوسط"**، ص2.

لأنها كانت تدرك تمامًا أن الأردن منافس سياسي قوي في الشرق الأوسط، لذلك اقترحت مصر على دول الجامعة مسألة تمثيل عرب فلسطين في اجتماعات الجامعة العربية لسببين: أولهما: للوقوف ضد قام الأردن بتوحيد الضفتين، وثانيهما: للسيطرة على حكومة عموم فلسطين التي مركزها غزة لتستمر السيطرة المصرية على غزة وللحيلولة دون ضمها إلى الأردن.

لذلك دعت مصر إلى اجتماع مجلس الجامعة العربية في دار وزارة الخارجية المصري في 26 مارس 1950م، بحضور جميع أعضاء وفود الدول العربية باستثناء الوفد الأردني الذي لم يحضر للقاهرة[94]، وقد حضر بهاء الدين طوقان وزير الأردن المفوض في مصر الجلسة الأولى في اليوم الأول ولم يحضر بعد ذلك معتذرًا بأنه مريض[95] نظرًا لمعرفته بأن الموضوع الذي سيطرح في اليوم الثاني هو تمثيل عرب فلسطين في مجلس الجامعة وهذا يتنافى مع سياسة الأردن تجاه فلسطين، وعلى الرغم أن من الجيوش العربية خرجت من فلسطين إلا قوات الفيلق العربي التي استمرت للحفاظ على ما تبقى من الأطماع الصهيونية في فلسطين.

وقد كان لزيارة حلمي باشا وعبد الرحمن عزام باشا للوفود العربية في فندق سميراميس علاقة بموضوع إقناع رؤساء الوفود العربية ومندوبيهم في الجامعة بقبول اقتراح مصر بتمثيل عرب فلسطين في الجامعة العربية[96] وقد افتتح الجلسة مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء المصري بإلقاء كلمة حلل فيها موقف الجامعة العربية والظروف المحيطة بها والأطماع الدولية المبيتة للدول العربية[97]، وسيكون الموضوع الأول هو بحث هذا الموضوع بعد إرجائه في الجلسة السابقة بناء على طلب وزير شرق الأردن الذي قال أنه لم يتلق تعليمات من حكومته بهذا الشأن[98] وبعدها أقترح النحاس باشا باسم وفد مصر أن يمثل عرب فلسطين في اجتماعات الدورات القادمة لاجتماعات الجامعة العربية لأن هذا التمثيل من وجهة نظر الحكومة المصرية يتفق وميثاق الجامعة العربية ومن المنتظر

---

[94] المصري، 28 مارس 1950م، "**مجلس الجامعة العربية يقرر إحالة مسألة الأردن للجنة السياسية**"، ص1

[95] المصدرالسابق،27 مارس 1950م، "**اجتماع مجلس الجامعة بشأن تمثيل عرب فلسطين في المجلس**"، ص4.

[96] المقطم، 27 مارس 1950م، "**اجتماع مجلس الجامعة العربية** "، ص 4

[97] المصري، 28 مارس 1950م، "**النحاس باشا يقترح تمثيل حكومة عموم فلسطين في الجامعة**"، ص1.

[98] المقطم، 27 مارس 1950م، "**اجتماع مجلس الجامعة العربية** "، ص 4

أن يقرر مجلس الجامعة في اجتماعه اليوم هذا الحق الذي طالبت به مصر حضر وفد الأردن أو لم يحضر[99].

والحقيقة أن المملكة الأردنية الهاشمية لم تعترض على تمثيل عرب فلسطين في الجامعة بشكل عام بل كان اعتراضها على أن يمثل عرب فلسطين حكومة عموم فلسطين الموجودة في غزة التي تقع تحت السيطرة المصرية وتجاهل الجامعة الجزء الشرقي من فلسطين العربية التي سيضم إلى المملكة الأردنية الهاشمية، وقد صرح مندوب صحيفة البلاغ بأن مسالة تمثيل عرب فلسطين في مجلس الجامعة من أخطر المسائل التي تمر بها هذه الدورة وأن الدوائر العربية تنظر إلى موقف العراق بشيء من الاهتمام، وقد كانت هذه المسألة سببًا رئيسيًا في عدم حضور الوفد الأردني بل أيضًا كانت سببًا في صدور التعليمات إلى السيد بهاء الدين طوقان بك وزير شرق الأردن المفوض بالقاهرة بعدم حضور الجلسة التي سيتم فيها انتخاب المجلس للشخصية التي تمثل عرب فلسطين[100].

وقد بذلت محاولات كثيرة بشأن مجيء الوفد الأردني ولكنها مع الأسف باءت بالفشل، لذلك عرض السيد بهاء الدين طوقان حلاً جديدًا في مسألة تمثيل فلسطين وهو أن تحضر المجلس شخصيتان فلسطينيتان أحدهما في الجزء الذي يقع تحت سيطرة المملكة الأردنية والآخر من منطقة غزة ولكن الدوائر العربية في الجامعة رفضت هذا الحل على أساس أن مجلس الجامعة هو صاحب الحق الوحيد في انتخاب الشخصية التي تمثل فلسطين وحاول طوقان إقناع مجلس الجامعة باقتراحه عندما بدأ يشرح وجهة نظر مملكته في هذا الشأن "**وهي أن موضوع تمثيل فلسطين بشخصية من حكومة عموم فلسطين سوف يجعل ممثلو الأردن في الجامعة يقفون من كل طلب يطلبه هذا المندوب موقفًا سلبيًا فلا يوافقون على آرائه ولما كانت قرارات مجلس الجامعة ليست ملزمة فإن ذلك سيعطل أعمال المجلس**"[101].

وعلى الرغم من أن الوزير الأردني المفوض طرح مبررات رفض حكومته إلا أن الدوائر المسئولة على ذلك في الجامعة قالت أن المسألة مسألة قانونية وأن على الأردن أن تنتظر قرار مجلس الجامعة في هذا الشأن ونتيجة لذلك أرسلت الحكومة الأردنية إلى وزيرها المفوض بالقاهرة بأن رفض طلباتها سيكون سببًا في عدم مجيء وفدها بسبب تمثيل

---

[99] المصدر السابق ، 27 مارس 1950م، "**تمثيل عرب فلسطين في مجلس الجامعة**"، ص4.

[100] البلاغ، 27 مارس 1950م، "**شرق الأردن لا تحضر اجتماع مجلس الجامعة**"، ص1.

[101] المصدر السابق ، 27 مارس 1950م، "**مساع تفشل للتوفيق بين وجهة نظر الأردن واتجاه الجامعة**"، ص2.

عرب فلسطين في جامعة الدول العربية ورفض الدوائر العربية إجابة مطالب الأردن في هذا الشأن[102]، ومع ذلك اجتمعت اللجنة السياسية في الجامعة وتحدث محمد صلاح الدين بك وزير الخارجية المصرية فاقترح دعوة أحمد حلمي باشا بصفته رئيس حكومة عموم فلسطين بصفته الشخصية على أن يحضر معه شخص آخر لكن النحاس باشا أعلن عدم موافقته على هذا الاقتراح وطالب بدعوة حلمي باشا بصفته رئيس حكومة عموم فلسطين وأيده في ذلك فؤاد باشا سراج الدين وجميع أعضاء الوفود العربية وهذا نص الدعوة: "**حضرة صاحب الدولة رئيس حكومة عموم فلسطين المحترم تهدي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أذكى تحياتها لحكومة عموم فلسطين وتبلغها أن المجلس بدأ عقد جلساته من يوم 25 مارس 1950م، فنرجوا إرسال مندوبيكم للاشتراك في الاجتماعات وتقبلوا تحيات الأمانة العامة للجامعة العربية**"[103].

وقد استقر الرأي في النهاية بعد مشاورات تمت بين رئيس حكومة عموم فلسطين والحاج أمين الحسيني رئيس الهيئة العربية العليا المقيم في القاهرة وبحثا معًا الدعوة التي وجهها مجلس الجامعة العربية لرئيس حكومة عموم فلسطين واتفقا على أن يمثل عرب فلسطين في اجتماعات الجامعة دولة أحمد حلمي باشا ورجائي الحسيني بك والدكتور قيسوني فريج وقد اشتركوا لأول مرة في هذا المجلس[104]، وسأل مندوب المقطم أحمد حلمي باشا رئيس حكومة عموم فلسطين عن الأثر الذي أحدثته في نفسه دعوة هذه الحكومة للاشتراك في اجتماعات مجلس الجامعة فال: "**ما من فلسطيني في مصر والبلاد العربية إلا ويفيض قلبه بالشكر والامتنان لصاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس وفد مصر في مجلس الجامعة لموقفه المجيد ودفاعه المشرف عن قضية بلادهم وهم لا ينسون لدولته ولرؤساء وفود الدول العربية هذا الصنيع الذي نرجوا أن يكون فاتحة عهد جديد لفلسطين وأهلها** "[105]وكان ذلك ما تخشاه الأردن أن يتدخل الحاج أمين الحسيني في شئون فلسطين في الجامعة، وقد حدث بالفعل وأن من يمثل عرب فلسطين في الجامعة العربية ليست حكومة فلسطين التي اعترضت عليها الأردن، بل أن الهيئة العربية العليا وأمين الحسيني هم من يحركون شئون فلسطين في الجامعة العربية من وراء

---

[102] المصري، 27 مارس 1950م، "**الوفد الأردني يؤجل سفره لأجل غير مسمى**"، ص1.

[103]المصري،28 مارس 1950م، "**دعوة رئيس حكومة عموم فلسطين للاشتراك في اجتماعات المجلس**"، ص1.

[104] المقطم، 29 مارس 1950م، "**تمثيل فلسطين في الجامعة العربية**"، ص4.

[105]المصدر السابق ، 29 مارس 1950م، "**تصريح لدولة حلمي باشا**"، ص4.

الستار، وما يؤكد ذلك أن الهيئة العربية العليا ستوجه بعد تمثيل عرب فلسطين في الجامعة وبعد انتهاء اللجنة السياسية بدعوة شباب فلسطين القاطنين في مختلف أنحاء البلاد العربية لعقد مؤتمر لهم تبحث فيه المقررات الواجب اتخاذها إزاء ما تقرره اللجنة السياسية في الجامعة العربية[106].

كل هذه الأسباب دفعت المملكة الأردنية الهاشمية إلى عدم إرسال الوفد الأردني إلى الجامعة، مما أثار ذلك مصر وبعض الدول الأعضاء، وقد ترتب على ذلك أن أرسلت الجامعة العربية إلى الأردن طلب توضيح عن موقفها من تمثيل عرب فلسطين وقبولها أحمد حلمي باشا رئيس حكومة عموم فلسطين كممثل عن عرب فلسطين، وهذا ما لم تقبله الحكومة الأردنية وأصدرت البيان التالي:

"**انتخبت حكومة المملكة الأردنية وفدها لحضور الدورة الحاضرة لمجلس جامعة الدول العربية وهي مقدرة خطورة المواضيع التي سيتناولها البحث عازمة على التعاون مع الجميع للوصول إلى حل المشاكل القائمة بالتفاهم والاقتراع، غير أن ما وصل إليها من معلومات عن موقف الصحافة المصرية وما ورد من موافقة الجامعة على أن يمثل عرب فلسطين حكومة عموم فلسطين، ولذلك لم يذهب وفد الأردن للقاهرة**"[107].

ويبدو أن الهدف الذي كانت تريده مصر من تمثيل حكومة عموم فلسطين في الجامعة العربية قد تحقق وأن يكون أحمد حلمي باشا رئيس حكومة عموم فلسطين هو الأداة التي استخدمتها الحكومة المصرية للتنديد غير المبرر بشأن ضم القسم العربي من فلسطين إلى شرق الأردن حينما أتاحت الجامعة العربية لرئيس حكومة عموم فلسطين بالتنديد بقرار الأردن بضم الضفتين في بيان رسمي أصدرته حكومة عموم فلسطين في القاهرة، وبذلك أصبحت الحكومة المصرية تستخدم حكومة عموم فلسطين أداة لها ضد المملكة الأردنية الهاشمية[108].

سابعاً:الجامعة العربية والطرح الأردني لمشروعات الوحدة:

1-مشروع سوريا الكبرى بين طموح الملك عبد الله ورفض الجامعة العربية:

---

[106] البلاغ، 22 أبريل 1950م، "**مفتي فلسطين يبدأ نشاطه ضد الأردن ويدعو شباب فلسطين لعقد مؤتمر عام**"، ص2.

[107] البلاغ، 30 مارس 1950م، "**بيان أردني جديد في تبرير الموقف**"، ص2.

[108] المقطم، 25 أبريل 1950م، "**موقف حكومة عموم فلسطين من ضم فلسطين إلى الأردن**"، ص1.

يعتبر مشروع سوريا الكبرى من أهم المشروعات الوحدوية التي كان يحلم بتحقيقها الملك عبد الله بن الحسين عن طريق توحيد شرق الأردن وسوريا والعراق في دولة واحدة قوية تقف في وجه الأطماع الصهيونية في الشرق العربي، ويُعتبر مشروع سوريا الكبرى ليس بجديد، فعندما قامت الثورة العربية الكبرى في الحجاز – والتي كان الملك عبدالله أحد القادة البارزين فيها– كانت في بدايتها تهدف إلى مشروع الوحدة هذا ما أمكن ذلك مع الاستقلال، وكانت هذه غاية الشريف حسين بن علي والد الملك عبدالله وكان زعماء العرب يرغبون أن تكون البلاد التي تعد أجزاءً من سوريا كتلة واحدة[109].

وأكد ذلك الملك عبدالله في كثير من التصريحات بأنه ما زال يعد وحدة سوريا ضرورة وطنية غير أنه يعتقد أنه يجب حل المشكلة الفلسطينية أولاً، وعن التعاون مع سوريا قال جلالته: "**أن التعاون مع النظام الحالي في سوريا هو الخطوة الوحيدة اللازمة حتى يعرب العرب عن حكمهم، ويرى الملك عبدالله في الانقلاب الأخير في سوريا دليلاً على رغبة السوريين في إنشاء دولتهم على أسس متقنة**"[110].

وعلى الرغم من الموافقة المبدئية للحكومات العربية على المشروع وتأجيل المحادثات فيه حتى تحل مشكلة فلسطين إلا أن عام 1947م قد شهد حملة صحفية كبيرة من الصحافة المصرية والصحافة السورية على هذا المشروع، حيث قالت صحيفة البلاغ المصرية أن مشروع سوريا الكبرى ليس في مصلحة البلاد العربية، فلم يبقى معنى لما يُسمى مسألة سوريا الكبرى في ظل تغيير الواقع الذي تعهد الجميع باحترامه في ميثاق الجامعة العربية، وزعمت الصحيفة أن هذه المسألة تثير اعتراضات شتى من جوانب كبيرة ليس من مصلحة العرب ودولهم إثارتها، كما زعمت الصحيفة أن المملكة العربية السعودية لا تقبل ذلك ولا تستطيع أن تقبل حدوث هذا التغير بحجة أن هذا المشروع على صورته الجديدة وهي انضمام سوريا والأردن وجزء من فلسطين تحت العرش الهاشمي يؤدي إلى ضياع جانب من فلسطين لصالح قيام دولة إسرائيل وتفقد سوريا استقلالها وتتعرض للتدخلات البريطانية[111].

---

[109] البلاغ، 22 مايو 1947م، "**الكتاب الأبيض عن مشروع سوريا الكبرى**"، ص2.

[110] المقطم، 11 أبريل 1949م، "**الملك عبدالله يرى في مشروع سوريا الكبرى ضرورة وطنية**"، ص2.

[111] البلاغ، 22 مايو 1947م، "**الكتاب الأبيض عن مشروع سوريا الكبرى**"، ص2.

وعندما قامت كلا من سوريا ولبنان بعرض مشروع سوريا الكبرى في مجلس الجامعة ورفضته الدولتان وقالوا إنهما متمسكتان بميثاق الجامعة، ويرفضان مشروع سوريا الكبرى؛ وعلى أثر هذا الإتجاه الرافض للمشروع من الدولتين وقف الشريقي باشا وزير خارجية الأردن وقال: " **إن الشعب الاردني ينادي بمشروع سوريا الكبرى عن عقيدة وطنية وهو ينادي بهذا المشروع منذ عقد المؤتمر السوري العام سنة 1920 استجابة للشعور القومي، ثم أرجأ لا إثارة هذه المسألة في المجلس؛ إذ إنه يفضل إحالتها إلى لجنة خاصة تقوم ببحثها ليتخذ قرار بشأنها** "[112] وقد ترتب على هذا التصريح تحويلها الى اللجنة السياسية المؤلفة من وزراء خارجية دول الجامعة.

وهنا أشار بعض الصحفيين الى ما نُشر في الصحف من تصريحات أثارت قضية سوريا الكبرى؛ لذلك أجرت صحيفة الأهرام حديثًا صحفيًا مع عبد الرحمن عزام باشا الأمين العام لجامعة الدول العربية عن هذه التصريحات فقال: إنه ليس لدى الجامعة مسألة بهذا الاسم، وأن كل مايثار من مناقشات أراد البعض أن يرى فيها خلافًا أساسيًا بين بعض الدول العربية وهذا الرأي لا يقوم على أساس، فسأله مندوب الأهرام هل يُؤخذ من هذا الكلام أن المسؤلين الذين أفضوا بتصريحات في صدد مسألة سوريا الكبرى يعبرون عن رأي حكوماتهم؟ فأجاب قائلاً: أعتقد أنهم يعبرون عن رأيهم الشخصي، ولإن الملك عبدالله والحكومة الأردنية كانوا يستندون الى آراء ورغبات الشعوب، فأجاب الشريقي باشا وزير خارجية الأردن عندما سئل عما إذا كانت تصريحاته الأخيرة في هذا الصدد تمثل رأيه أو رأي الحكومة الأردنية فقال : " **إنها تمثل رأي الشعب الأردني وحكومته** "[113]

كما استطلع الصحفيون رأي عزام باشا ي ذلك فأجاب بالقول: " **إنني أعدها زوبعة في فنجان**" واستطرد قائلاً عن موقف الجامعة مما أثير حول أثر هذه القضية على العلاقات العربية قائلاً: "**إن الجامعة العربية قد أُنشأت للتوفيق بين العرب وتنسيق سياستهم وحل مشكلاتهم وتذليل ما يحدث من الصعاب، كما إنها تعمل على توثيق ما بينهم من الروابط والعلاقات، وقد أثبتت الجامعة وجودها القوي في جميع قضايا العرب وما دار أخيرًا من أحاديث حول مسألة سوريا الكبرى ما هي إلا أمور عارضة سنوية فيما بيننا** "[114].

---

[112] الأهرام، 27 نوفمبر 1946م، " **نواب لبنان وسوريا يستنكرون مشروع سوريا الكبرى**" ، ص 1.

[113] الأهرام، 27 نوفمبر 1947م، " **سوريا الكبرى** " ، ص 1.

[114] المصدر السابق ، 27 نوفمبر 1946م، " **رأي عزام باشا في موضوع سوريا الكبرى**" ، ص 1.

وعن أسباب ودوافع الأردن لتنفيذ مشروع سوريا الكبرى نشرت صحيفة الأهرام المصرية مقالاً بعنوان "**نحو سوريا الكبرى**" بتاريخ 29 مارس 1946م، قالت الصحيفة: إن اتحاد شرق الأردن بالعراق سيتم بعد إعلان استقلال شرق الأردن وتكون لهذه الدولة الائتلافية الجديدة موارد اقتصادية ومالية كبيرة من العراق وقوة عسكرية عظيمة من شرق الأردن، وبعد هذه المرحلة الأولى تبدأ المرحلة الثانية وهي دخول سوريا في الاتحاد فإن للهاشميين فيها أنصارًا أقوياء، وقد يؤدي هذا الاتحاد إلى حل مشكلة فلسطين فإن الأمير عبدالله أشد الزعماء العرب عدوانا للصهيونيين وإنه سيجعل هذه الدولة الائتلافية ضد الوجود الصهيوني في المنطقة[115].

وإذا كانت صحيفة الأهرام قد ذكرت أن هناك دوافع سياسية واقتصادية من وراء المناداة بمشروع سوريا الكبرى فإن صحيفة البلاغ قد ذكرت أن هناك دوافع وأسباب اقتصادية واجتماعية دفعت الملك عبدالله بالمناداة بمشروع سوريا الكبرى، وقالت الصحيفة: إن شرق الأردن بلد يقطنه أربعمائة ألف نسمة معظمهم من العشائر والقبائل البدوية ولكن هذا العدد تضاعف من جراء تدفق اللاجئين الفلسطينيين على الأردن ورفضهم العودة إلى فلسطين واستقرارهم بالأردن وأضافت الصحيفة بأنه لا شك أن من بين هؤلاء اللاجئين عددًا كبيرًا يفوق الأردنيين في العلم والتجربة وهؤلاء هم الذين يثيرون شرق الأردن مطالبين في إلحاح بتحقيق مشروع سوريا الكبرى باعتبار أن هذا المشروع هو المخرج الوحيد لهم لإيجاد فرص عمل لهم[116].

ويبدو أن هذه الصحف وتحليلاتها السياسية كانت تجهل أو تتجاهل الفكر السياسي للملك عبدالله وأن توجهاته السياسية كانت تستند إلى رغبات الشعوب في المقام الأول وهو ما أكده بهاء الدين طوقان وزير الأردن المفوض في القاهرة عندما طرح عليه أحد الصحفيين سؤالاً مفاده: هل تخلى جلالة الملك عبدالله عن مشروع سوريا الكبرى؟ فأجاب طوقان بالقول "**أرجو عدم إثارة هذه المسائل والذي أستطيع أن أقوله هو أن إرادة الشعب هي الأساس فيما يجب عمله وهذه هي سياسة جلالة الملك عبدالله في التعامل مع مثل هذه القضايا**"[117].

---

[115] المصدر السابق ، 29 مارس 1946م، "**سوريا الكبرى**"، ص1.

[116] البلاغ، 3 مايو 1949م، "**الملك عبد الله مضطر للمطالبة بسوريا الكبرى**"، ص1.

[117] المصري، 9 فبراير 1950م، "**تصريحات لوزير الأردن المفوض عن مشروع سوريا الكبرى**"، ص3.

وحسبنا في النهاية أن نذكر ما صرح به الأمير حيدر وزير الأردن المفوض في لندن بعد استشهاد الملك عبدالله ردًا على أحد الصحفيين عندما سأله عما كان جلالة الملك الشهيد يطمح إليه من إنشاء سوريا الكبرى فرد عليه الأمير حيدر قائلاً: "**إذا كان الملك قد فكر في خلق سوريا الكبرى فلم يكن ذلك إلا لخير العرب، فقد كان جلالته مؤمنًا بوجوب لم شمل العرب ولكنني واثق من أنه كان يريد ترك ذلك لتقدير الشعب كما فعل عندما ضم الجزء العربي من فلسطين إلى مملكته إذ إن الشيء المهم في نظره كان هو رغبة الشعوب**"[118].

2-مشروع الهلال الخصيب:

يبدو أن انتشار الأنباء عن مشروع سوريا الكبرى وتداول أخباره على صفحات الصحف جعل الرأي العام العربي والدوائر السياسية العربية تنظر بترقب لأية تقربات أو اتحادات بين الدول العربية مما دفع الصحفيون إلى توجيه الأسئلة إلى جميل مردم بك عن هذه الاتحادات فقال لمندوبي الصحف: "**إنني لا أعرف أن هناك كتلة شرقية وكل ما أعرفه هو هيئة إقليمية تدعى الجامعة العربية حددت أغراضها في ميثاق القاهرة أما عدا ذلك فهو من نسيج خيال الصحفيين الذين يبحثون عن مادة يغذون بها جرائدهم**".

وعندما سأله أحد الصحفيين على أن هناك بعض المظاهرات تدل على وجود تقارب ما وربما يترتب عليه اتحاد بين سوريا والعراق، فأجاب بأن الجامعة العربية قررت مد خط سكة حديد يصل بغداد بدمشق بطريق أبي كمال ودير الزور وفيما وراء ذلك يتجه خط إلى دمشق بطريق تدمر وآخر إلى حلب، وأن ذلك سيتم تمويله من مالية الجامعة العربية، وأن ذلك ليس معناه وجود اتحادين العراق وسوريا نافيًا حدوث ذلك مستقبلاً[119].

ويبدو واضحًا أن ما ذكره جميل مردم بك كان نتاجًا عن موقفٍ ما داخل الدوائر السياسية للجامعة العربية فيما يتعلق بمشروعات الاتحادات في الشرق العربي، حيث نقلت صحيفة البلاغ عن التايمز البريطانية في هذا الشأن حين صرحت الصحيفة بأن موقف مصر من مشروعات الاتحاد في الشرق العربي كان موقفًا رافضًا وأن مصر لا تؤيد أي فكرة لأي اتحاد عربي صرف دون أن يكون لها فيه مركز رئيسي[120]، ويبدو أن مصر قد

---

[118] المصدر السابق ، 22 يوليو 1951م، "**تصريح للأمير حيدر عن مشروع سوريا الكبرى**"، ص1.

[119] البلاغ ، 14 يناير 1947م، "**ليست هناك كتلة شرقية**"، ص1.

[120] المصدر السابق ، 31 ديسمبر 1948م، "**مصر ومشروعات الاتحاد الهاشمي**"، ص1.

تزعمت هذا الموقف بين دول الجامعة العربية وهذا ما أكده جميل مردم عن علاقته بمصر بهذه المشروعات بالقول "**مهما كان الموقف الذي ستتخذه مصر فإننا سنكون دائمًا إلى جانبها**"[121]، والحقيقة أن الدوائر العربية لا ترى مانعًا من تحقيق هذه الوحدة بين البلاد العربية ولكنها تراها لازمة بين جميع البلاد العربية ولا توافق عليها إذا ما حققت كانتهاز لفرصة ما أو لاستغلال لموقف معين[122].

أما عن موقف المملكة الأردنية الهاشمية من مشروع الهلال الخصيب فيوضحه الملك عبد الله في إجابته لسؤال أحد الصحفيين المصريين من صحيفة البلاغ عندما سأل الصحفي جلالته **هل تعتقد من جلالتكم أن الهلال الخصيب أجدى لصالح العرب من الجامعة على شكلها الحالي؟** فقال الملك: "**أريد أن تفهم جليًا ما معنى الهلال الخصيب فهذه الفكرة ليست بنت اليوم وهي ليست فكرتي بل إنها الفكرة التي عبر عنها العرب في المؤتمر السوري الذي عقد في يوليو 1919م بعد أن تحرروا من الحكم التركي وقد اقترح هذا المؤتمر أن تنشأ مملكة عربية تشمل الهلال الخصيب من البصرة إلى العقبة، وكان يجب أن تنشأ في ذلك الوقت دولتان مستقلتان هما سوريا التي لم تكن قد قُسمت والعراق، على أن تكون كل من هاتين الدولتين يشملهما نوع من النظام الاتحادي يربطهما معا وهذا هو معنى الهلال الخصيب**" واستطرد جلالته حديثه بالقول "**وكانت هذه الأفكار هي أفكار الاتحاد العربي قبل أن تنشأ جامعة الدول العربية وهي لن تضر بالجامعة العربية لكنها تقويها**"[123].

ويتضح مما ذكره الملك عبد الله بأن هذا المشروع قد طرح من سوريا نفسها وليس منه، محاولاً تفسير ذلك في ضوء الجامعة العربية، وأن هذا الطرح لم يكن من بنات أفكار الملك عبد الله وأن ذلك كان نتاجًا للتوجهات السياسية القومية في سوريا آنذاك موضحًا أن ذلك لن يضر بالجامعة العربية بل يقودها حتى يقطع الطريق على مزايدة مصر في الجامعة العربية بسبب مشروعات الوحدة في الشرق العربي.

وأضاف الصحفي المصري بطرح سؤال آخر على الملك عبد الله بالقول **وهل بعد إنشاء سوريا الكبرى خطوة في سبيل الهلال الخصيب؟** فأجابه الملك عبدالله بالقول "**يجب**

---

[121] المصدر السابق ، 14 يناير 1947م، "**ليست هناك كتلة شرقية بل هيئة تدعى الجامعة العربية حددت أغراضها في ميثاق القاهرة**"، ص1.

[122] البلاغ ، 18 أبريل 1949م، "**الهلال الخصيب**"، ص2.

[123] البلاغ ، 12 سبتمبر 1949م، "**البلاغ تسأل الملك عبد الله: الهلال الخصيب** "، ص3.

ألا تقول سوريا الكبرى ولكن قل سوريا الموحدة وأنا أشعر بأن إعادة إنشاء الدولة السورية الموحدة كما كانت من قبل ضروري ومهم للعرب، فإذا كان الشعب السوري يريد فسوف يحدث وبعد ذلك يحدث الاتحاد مع العراق، وأحب أن أضيف أن الفكرة كلها لم تكن حديثة الاختراع كما يخيل إلى بعض الناس ولكنها فكرة الشعوب العربية التي كافحت في سبيل حريتها وأني لا أرى أن العرب يؤدون هذه الوحدة وهذا الاتحاد" واستطرد جلالته حديثهما بالقول "**فإذا تم هذا فإنه يجلب الانتعاش والقوة في العرب ويحقق رغباتهم**" وهنا كرر جلالته تصريحه "**بأن مثل هذا الاتحاد يجب أن يصدر عن رغبة الشعوب وذكرني بأن هذه الرغبة كانت واضحة في الشعبين السوري والعراقي**"[124].

كما أن دخول المملكة العربية السعودية على هذا الخط ورفضها لهذا المشروع بحجة الالتزام بميثاق الجامعة العربية وذلك عندما صرح الأمير سعود ولي عهد المملكة العربية السعودية عن رأيه في ذلك للصحافة المصرية بالقول "**إن رأينا معروف في هذه المواضيع ونحن لا مطمع لنا في شبر من الأرض خارج حدودنا، وليست لنا أهداف تتنافى مع ميثاق الجامعة العربية وقال إن الشعوب العربية تملك حق الطمأنينة على أمنها وحريتها واستقلالها حيال أي إكراه أو ضغط**"[125].

وكان هذا الاتجاه السياسي تجاه مشروع الهلال الخصيب من قبل الكثير من الدول العربية سببًا في التزام الأردن بعدم الخوض أو الحديث في ذلك المشروع لرفضها له من ناحية، ولعدم توتر العلاقات مرة ثانية بينها وبين العراق من ناحية أخرى لذلك عندما سأل الصحفيون وزير الأردن المفوض في مصر عن اتحاد سوريا بالعراق أجاب بالقول "**هذا شيء يتعلق بسوريا والعراق ولا شأن لنا به**"[126]، على أية حال لم يتحقق مشروع الهلال الخصيب نظرًا لعدم موافقة الجامعة العربية وبعض الدول الأوربية مثل فرنسا وانجلترا الذي تحول موقفها إلى التحفظ على تنفيذ هذا المشروع، والأهم من ذلك هو وفاة الملك عبد الله بن الحسين.

3-مشروع توحيد الضفتين بين موافقة الأردن ورفض مجلس الجامعة العربية:

---

[124] المصدر السابق ، 12سبتمبر 1949م، "**البلاغ تسأل الملك عبد الله سوريا الكبرى والهلال الخصيب**"، ص2.

[125] المقطم، 20 مارس 1950م، "**رأي الأمير سعود ولي عهد السعودية في مشروع الهلال الخصيب وسوريا الكبرى**"، ص1.

[126] المصري، 9 فبراير 1950م، "تصريحات لوزير شرق الأردن المفوض عن مشروع الاتحاد السوري العراقي"، ص3.

في مارس 1948م، تم بحث المسائل السياسية التي تهم فلسطين وشرق الأردن عندما زار وفد من زعماء عرب فلسطين الملك عبدالله الأول ملك الأردن، وكان هذا الوفد مؤلفًا من راغب النشاشبي بك عمدة القدس السابق ورئيس حزب الدفاع وكل من على حسنة عضو المجلس الإسلامي الأعلى وروحي عبد الهادي السكرتير العام المساعد لحكومة فلسطين، وصحبهم في تلك الزيارة السيد بهاء الدين طوقان القنصل العام لشرق الأردن في فلسطين، وحضر الاجتماع سمير الرفاعي باشا رئيس الوزراء الأردني وطالب الزعماء الفلسطينيون من الملك عبدالله ضم الجزء الشرقي من فلسطين والقدس إلى المملكة الأردنية الهاشمية أو ما يسمى توحيد الضفتين وانتهى الموضوع بعقد مؤتمر أريحا الخاص بهذا الشأن[127].

ويجب أن نشير هنا أن المملكة الأردنية الهاشمية لم تكن لديها النية في ضم أي جزء من فلسطين، وما يؤكد ذلك ما صرح به بهاء الدين طوقان لمندوب صحيفة المقطم موضحًا موقف الأردن من فلسطين قائلا: " **إن مملكتنا منتظمة انتظامًا تامًا مع سائر أعضاء الجامعة العربية في كل ما يتخذ من قرارات، وأن في مبادرة دولة أبو الهدى باشا إلى التصريح بعدم قبول حكومته مبدأ ضم الأجزاء العربية من فلسطين، ورفضه القاطع للتقسيم دليلاً على صدق نية مملكة شرق الأردن في عملها لإنقاذ فلسطين نهائيًا من براثن الصهيونية وإقامة دولة عربية فيها وأن مصير فلسطين سيكون تقريره من حق أهلها وحدهم**"، وأضاف قائلاً: "**إن هذه السياسة مستمدة بلا شك من توجيهات صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله المعظم في تصريحاته المتكررة في القاهرة والرياض وبغداد**"[128].

الواقع أن مصر وسوريا تزعمتا موقف الرفض للسياسة الأردنية في فلسطين، ودفع الدول الأعضاء إلى إثارة موضوع توحيد الضفتين أو وحدة الضفتين؛ فعلى الرغم من أن سوريا أرادات ضم منطقة الخليل الغربي إلى سوريا عندما دفعت اللاجئين الفلسطينيين لديها إلى إرسال طلب إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية باعتبارها منطقة واقعة تحت السيطرة اليهودية، في حين أن مشروع تقسيم فلسطين ينص على أنها من الجزء

---

[127] المقطم، 17 مارس 1948م، "**محادثات فلسطين وشرق الأردن**"، ص1.

[128] المقطم، 2 يوليو 1948م، "**موقف شرق الأردن من فلسطين**"، ص2.

العربي[129]، كما أن مصر سيطرت على غزة وضمتها إلى الأراضي التي تخضع للحكم المصري ومع ذلك اهتمت سوريا اهتماما بالغًا في اجتماع الجامعة العربية بإحالة قضية ضم الجزء العربي من فلسطين إلى الأردن إلى اللجنة السياسية بالجامعة لمناقشتها[130]،كما اتخذت مصر موقفًا مضادًا للأردن في الجامعة حيث اتضح ذلك مما جاء بصحيفة المقطم تحت عنوان "**مصر مفتاح الموقف**" حيث أشارت الصحيفة بأن مصر لا تزال هي مفتاح الموقف، حيث تبنت الحكومة المصرية في الجامعة العربية نظرية سياسية تقول: "**إن كان يستطاع القول أن الحكومة البريطانية إذا اعترفت بضم الملك عبدالله لفلسطين العربية فسوف تتعهد بطريقة آلية بحماية حدود ملكيته وسوف يؤدي ذلك بدوره إلى أن تمنح الحكومة البريطانية اعترافها القانوني بإسرائيل في وقت أسرع مما كان منتظر**"[131]، وفي هذا السياق تؤكد المصادر العراقية في الجامعة أن الملك عبدالله إذا أعلن قرار الضم فإن ذلك راجع إليه وحده لأنه لا يستشير بريطانيا في كل خطوة يخطوها[132].

ولذلك أكد المراقبون في الدوائر العربية في القاهرة بأن اللجنة السياسية ستدعى للاجتماع حالما يصدر القرار الرسمي من البرلمان الأردني الجديد بضم الأقسام العربية من فلسطين إلى الأردن، وصرح عزام باشا الأمين العام للجامعة العربية بعد اجتماعه مع النحاس باشا والأمير فيصل آل سعود ومندوب سوريا في الجامعة أن اللجنة السياسية ستبحث بعد قرار الضم هذا الإجراء المخالف لقرارات الجامعة وستقترح التدابير اللازمة ضد الأردن[133].

وقد اجتمعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في 26 مارس 1950م لبحث موضوع مقاطعة شرق الأردن للجامعة ودراسة المذكرة التي قدمها في هذا اليوم وزير الأردن المفوض في القاهرة، والغريب في الأمر أن مصر وسوريا والسعودية طالبوا بفصل الأردن من الجامعة العربية، لكن كانت سياسة الأردن سياسة واضحة وصريحة تتميز بالشفافية وعدم المغالطة في التعامل مع دول الجامعة[134]، حيث صرح الملك عبدالله بن

---

[129] المصدرالسابق ، 19 مارس 1950م"**اللاجئون الفلسطينيون يطلبون بضم منطقة الجليل إلى سوريا**"، ص5.

[130] البلاغ، 10 مايو 1950م، "**ضم غزة إلى مصر**"، ص1.

[131] المقطم، 31 مارس 1950م، "**في السياسة الدولية**"، ص3.

[132] المصري، 22 أبريل 1950م ،"**مصر مفتاح الموقف**"، ص1.

[133] البلاغ، 22 أبريل 1950م، "**هل تتخذ اللجنة السياسية قرارًا بفصل الأردن عن الجامعة**"، ص3.

[134] البلاغ ، 29 مارس 1950م، "**الحكومة الأردنية توضح مقاطعتها لاجتماعات الجامعة**"، ص1.

الحسين بأن الأردن قررت عدم إرسال وفد أردني إلى مجلس الجامعة ريثما توضح بعض النقاط بصورة ترضى عنها الحكومة الأردنية، كما أشار جلالته بأن الحكومة كانت قد كلفت وزيرها في القاهرة بالاحتجاج على الحملة المغرضة في مصر ضد السياسة الأردنية ولا سيما تلك الحملات الصحفية ضد الأردن، وكذلك فإن دعوة ما يسمى ممثل حكومة فلسطين يعتبر ماسًا بالأردن، وأن ضم أي قسم من فلسطين للأردن سيلقى معارضة وبأن المملكة الأردنية لا ترى أية فائدة ترجى من اشتراكها باجتماعات قرر فيها مثل هذه الأمور سلفًا، ويحاول الملك عبد الله الإشارة إلى أن مصر تتزعم حملة سياسية ضد الأردن في الجامعة العربية مشيرًا إلى ذلك بالقول: "**كما أن الجامعة يجب أن تكون بعيدة عن سيطرة أية دولة من دولها ولا أداة لتعكير العلاقات بين هذه الدول**" ثم أعلن جلالة الملك عبدالله أنه عازم على تحرير الدستور الأردني وإدخال تعديلاً هامًا في سلطات البرلمان الدستورية، وستصبح الحكومة مسئولة أمام البرلمان[135]، لا أمام البرلمان في المستقبل ولا أمام الملك نفسه، ويعد هذا التعديل ثقة في البرلمان، وسيقضي هذا الإجراء على النقض الموجه من أعداء الملك عبدالله في الجامعة العربية الذين كانوا يقولون أن الحكومة الأردنية تتبع دائمًا سياسة الملك عبدالله بدون مراعاة لرغبات الشعب الحقيقية[136]

في التاسع والعشرين من مارس تقدم مندوب الحكومة اللبنانية باقتراح لإيجاد مخرج لحضور الأردن في الجامعة ووافقت اللجنة السياسية في الجامعة على الاقتراح اللبناني، وبعدئذ تبقى الكلمة لشرق الأردن أما قبول أو رفض وإما بقاء في الجامعة أو الخروج منها، كما جرت اتصالات بين السياسيين العرب الذين يراقبون عن كثب ما يجري حول هذه المشكلة لمعرفة هل بالإمكان إيجاد مخرج لحضور شرق الأردن فرد بعضهم بقولهم كرسي شرق الأردن لا يزال محفوظًا، وأن أبواب الجامعة مفتوحة، فما على الملك عبدالله إلا أن ينفي صحة ما أشيع عن ضم فلسطين العربية إلى الأردن[137]، واعتبرت بعض الصحف المصرية أن الاقتراح اللبناني فيما يتعلق بقضية الأردن في الجامعة ما هو إلا إنذار للأردن حتى تتراجع عن قرارها بضم فلسطين العربية إليها[138].

---

[135] المصري، 29مارس 1950م، "**ما يقوله الملك عبد الله عن سياسة الجامعة العربية**"، ص1.

[136] المقطم، 25 ابريل 1950، " **ضم فلسطين العربية الى شرق الأردن** "، ص 1.

[137] المقطم، 29 مارس 1950م، "**قرار الجامعة والاقتراح اللبناني بشأن وجود الأردن في الجامعة**"، ص4.

[138] البلاغ، 29 مارس 1950م، "**مضمون الإندار الذي وجهته الجامعة العربية إلى الأردن**"، ص3.

ولكن كان للأردن رأي آخر فيما يتعلق بسياسات الجامعة إزاءها وبتغير مواقف بعض الدول العربية التي كانت على توافق مع السياسة الأردنية، انسياقًا للتوجهات السياسية المصرية إزاء الأردن داخل اللجنة السياسية بالجامعة العربية، حيث أذاعت الحكومة الأردنية البيان التالي يوم 28 مارس 1950م: "**كانت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية قد اختارت وفدًا لحضور اجتماعات الدورة الحاضرة لمجلس الجامعة العربية وهي مقدرة خطورة المواضيع التي يتناولها البحث وعازمة على تعاون المجلس مع الجميع للوصول إلى حل جميع المشاكل بالتفاهم والإقناع، غير أن ما وصل من موقف الصحافة المصرية وما ورد في أخبارها من اتجاهات جديدة فيما يتعلق بأمور كانت وجهات النظر متفقة بشأنها في عهد الحكومات المصرية منذ أواخر سنة 1948م إلى نهاية سنة 1949م، حيث اتفق مبدئيًا على مصير القسم العربي من فلسطين وعلى التعاون للحصول على أرض تصل هذا القسم بمنطقة غزة مع الاستفادة من ميناء غزة أيضا وكانت هذه الآراء مقبولة من الحكومتين السورية واللبنانية في أحاديث جرت في شهر سبتمبر سنة 1949م وغير معترض عليها من العراق، كل ذلك حمل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية على طلب إيضاحات عن حقيقة الموقف الجديد**"[139].

وتجدر الإشارة إلى أن هذا البيان قد تضمن الرد الأردني على ما حدث في جلسة الإفتتاح لدورة الجامعة فالأردن يرى ما حدث في هذه الجلسة بأنها كانت حالة على وجود فكرة بتقرير أمور ضارة بمصلحة القسم العربي وهو القسم الذي أمكن إنقاذه ولا تزال المملكة الأردنية الهاشمية مسئولة عن سلامته كما تراها مناسبة لرغبات أهله التي أظهرها في شتى المناسبات، وبعد أن ارتبط مصيره بالمملكة الأردنية الهاشمية وقد أصروا أن تكون بلادهم منها ولها، ولذلك رأت الحكومة الهاشمية أن الدخول في جدل حول أمور رتبت مقدمًا واستقر عليها الرأي لا يمكن أن يصل إلى نتيجة طيبة وقد يؤدي إلى مواقف غير مرغوب فيها لا سيما، وقد تقرر دعوة حكومة فلسطين أن تلتقي بأنها يمثلها في مجلس الجامعة وزيرها المفوض في مصر، وأنه سوف يتجنب بحث الأمور التي لا تستطيع الحكومة أن تقرها أملاً في أن يوضع إلى ما كان عليه من تفاهم واتفاق[140].

في 28 مارس 1950م اجتمع مجلس الجامعة لمناقشة قضية المملكة الأردنية الهاشمية وقد اقترح البعض ألا يتخذ أي قرار في هذا الشأن قبل وصول الوفد الأردني أو

---

[139] المصري، 29 مارس 1950م، "**البيان الأردني الأول**"، ص4.

[140] المصري ، 29 مارس 1950م، "**أسباب عدم حضور الأردن لاجتماعات الجامعة العربية**"، ص2.

معرفة نوايا الأردن والعمل لاستنفاذ جميع الوسائل لحضور وفدها، لذلك تلقى جلالة الملك عبد الله كتابًا من رفعة النحاس باشا يرجو فيه من جلالته الموافقة على إرسال وفد ليوقع على القرار الذي اتخذته اللجنة السياسية في سائر الدول العربية حرصًا على وحدة الصفوف ولكن جلالة الملك عبدالله لم يستقبل هذا الكتاب بالرضا والسرور[141].

وأصدرت الحكومة الأردنية البيان التالي: "**أن مقاطعة الأردن للدورة الحالية لمجلس الجامعة العربية في القاهرة لا يعني أنها تنوي الانسحاب من الجامعة، كما روت أنباء القاهرة وأن التعليمات قد صدرت إلى السيد بهاء الدين طوقان الوزير الأردني المفوض في مصر بأن يمثلها في اجتماعات مجلس الجامعة على أن يتجنب بحث الأمر الذي لا تستطيع أن تقره حكومته وأن يشترك في غيره من الأمور رغبة في أن تكون الظروف الآتية أكثر ملائمة لتفهم الحقائق على وجهها الصحيح وأن يعود الوضع في الدورات القادمة إلى ما كان عليه في الماضي**"[142].

ونشرت صحيفة المقطم مقالاً بعنوان "**الأردن لن يرسل وفدًا للجامعة**" أشارت من خلاله إلى تصريحات بهاء الدين طوقان وزير الأردن المفوض في مصر بأن الأردن لن ترسل وفدًا للجامعة العربية، وأنه تلقى من جلالة الملك عبدالله تعليمات بحضور اجتماعات مجلس الجامعة العربية عن المملكة الأردنية الهاشمية مع الاحتجاج على قبول اشتراك حكومة عموم فلسطين عضوًا في المجلس[143].

وكانت النتيجة أن دول الجامعة العربية رأت أنه من غير الممكن انتظار مجيء الوفد الذي تبين من تصريحات وزير الأردن المفوض في القاهرة بأنه لم يأتي، وبالتالي يجب الانتهاء من هذا الموضوع ووضع حل حاسم له وبعد مناقشات عديدة بحضور الدكتور محمد صلاح الدين بك وزير الخارجية عن مصر ورؤساء الوفود العربية عن بلادهم وهم الأمير فيصل آل سعود وتوفيق السويدي وخالد العظم ورياض الصلح والسيد حسن بن إبراهيم واتخذ القرار التالي: "**أن قضية فلسطين لها علاقة بجميع الدول العربية الممثلة بالجامعة العربية وليس بدولة واحدة**"، ويتضح من هذا القرار أن الإتجاه في

---

[141] المصدر السابق ، 29 مارس 1950م، "**الجامعة العربية ترسل للمك عبد الله بشأن قضية الأردن في الجامعة**"، ص4.

[142] المقطم ، 29 مارس 1950م، "**البيان الأردني الثاني**"، ص4.

[143] المصدر السابق ، 29 مارس 1950م، "**تصريح آخر لوزير شرق الأردن المفوض**"، ص4.

الجامعة العربية يميل إلى فصل الأردن إذا ما ثبت أنها بالفعل أعلنت قرار ضم فلسطين العربية إلى أراضي المملكة الأردنية[144].

ويبدو واضحًا أن موقف مصر قد أصبح واضحًا لدى الجميع بأن هي التي تثير مشكلة الأردن أو ما عرف سياسيًا بـ "**قضية الأردن في الجامعة العربية**" وهي التي دائمًا تثير باقي الدول الأعضاء في الجامعة، لكنها هذه المرة حاولت أن تبعد عنها هذه الصفة فاوحت إلى ممثل حكومة عموم فلسطين أحمد حلمي باشا إلى تقديم مذكرة إلى اللجنة السياسية تتعلق بتحديد موقف الجامعة العربية من الأردن إذا أعلنت ضم القسم الشرقي من فلسطين بعد أن تعلن نتيجة الانتخابات البرلمانية في الأردن، ومع أن اللجنة السياسية لم تضع قرارها في هذا الشأن فإن الإجماع يكاد يتفق على أن هذا العمل غير شرعي ومخالف لقرارات مجلس الجامعة العربية، وهذا معناه انفراد الأردن – دون موافقة الدول العربية – بتقرير مصير جزء من فلسطين تقريرًا نهائيًا.

وجاء الرد على هذه المزاعم بالرفض والمعارضة من جانب بهاء الدين طوقان مندوب الأردن في اجتماع اللجنة السياسية وقال "**إن حكومته ترى أن بقاء مشكلة فلسطين واللاجئين الذين يقيمون في القسم الذي سيضم اليوم أن يقرروا مصيرهم وما يريدون وقد أيدت أغلبيتة رغبتها في الانضمام إلى المملكة الأردنية الهاشمية خصوصًا وأن في هذا الضم قطعا للطريق على إسرائيل حتى لا تستولي عليه**"[145].

إذن يتضح من اعتراض طوقان على قرار اللجنة أن الأردن اتخذت قرار ضم القسم العربي من فلسطين بناء على رغبات الشعب الفلسطيني هذا من ناحية، وأن الأردن اتخذت هذا القرار حتى لا تترك الفرصة أمام الصهاينة في الاستيلاء على الجزء العربي من فلسطين.

وتساءلت الصحيفة وقالت ماذا لو فرض وأن الأردن صارت في طريقها وتم الضم وهذا هو المرجح نتيجة الانتخابات التي ستتم اليوم فماذا سيكون موقف اللجنة السياسية ومجلس الجامعة العربية؟ وحاولت الصحيفة تفسير هذه الفرضية بوضع تحليلات سياسية بناء على ما تداولته اللجنة السياسية حيث خاضت هذه اللجنة في هذا الموضوع وتشعبت الآراء فيه أو اختلفت فهناك دول متحمسة لإخراج الأردن إذا أقدمت على الضم رغم أنها تعرف أن إتجاه رأي الدول العربية ضد هذا الضم حيث أن سوريا

---

[144] المصري، 28 مارس 1950م،""**قضية شرق الأردن**"، ص1.

[145] البلاغ ، 11 أبريل 1950م، "**السيد بهاء الدين طوقان يعارض**"، ص2.

والمملكة العربية السعودية متحمستان لإخراج الأردن وأن لبنان تميل إلى هذا الرأي، ومن الجهة الأخرى ترى العراق ضرورة التفاهم مع الملك عبدالله وعدم إصدار قرار حاسم في هذا الموضوع، أما مصر فهي ترغب في إبعاد الأردن عن الجامعة إذا حدث هذا الضم[146].

وفي 27 مارس 1950م بذلت الحكومة البريطانية جهودًا كبيرة وحثيثة لإثناء دول الجامعة العربية عن قرارها بفصل الأردن من الجامعة أو على الأقل تأجيل وتجميد هذا القرار، وذلك عندما توجه السيد تشايمان أندروز الوزير المفوض البريطاني إلى السفارة المصرية لمقابلة محمد صلاح الدين بك وزير الخارجية المصرية وأوضح له وجهة النظر البريطانية في موقف الحكومات العربية والحكومة المصرية بالتحديد من الأردن وما عرف في الأوساط السياسية العربية باحتمالية إخراج الأردن من الجامعة العربية، حيث كانت وجهة النظر البريطانية تؤيد بقاء الأردن عضوًا في الجامعة وعدم اتخاذ أي قرار حاسم من شأنه أن يبعد الملك عبدالله عن مجال الإجماع العربي، ورغم هذا الضغط الذي حاولت بريطانيا أن تفرضه على الحكومات العربية، إلا أن موقف الحكومة المصرية كما أوضحه النحاس باشا يتعارض مع وجهة النظر البريطانية، ومع ذلك تمت في نفس الأسبوع مقابلات في جميع العواصم العربية بين ممثل بريطانيا وبين المسئولين في الحكومات العربية[147].

وعن موقف الجامعة العربية من عضوية الأردن في الجامعة العربية ورغبتها في إبعاد الأردن عن الجامعة علَّقت وزارة الخارجية البريطانية على ذلك بالقول "**أن الحكومة البريطانية غير مرتبطة بالقرارات التي تتخذها جامعة الدول العربية**[148] وهذا دليل واضح على أن الحكومة البريطانية لم تغير موقفها من تأييد الملك عبدالله في ضم فلسطين العربية إلى مملكته، وقد فسرت الدوائر السياسية في الجامعة العربية ذلك بأن الحكومة البريطانية مستعدة لاتباع سياسة تتعارض مع وجهة النظر التي أعلنتها جامعة الدول العربية، كما أشارت بأن ذلك أمرًا يمكن فهمه وإدراكه، فالجامعة العربية من وجهة النظر البريطانية لم تكن واقعية في العهد الأخير لأنها لا تزال ترفض الاعتراف بوجود إسرائيل، كما أن هذه

---

[146] البلاغ، 11 أبريل 1950م، "**السيد بهاء الدين طوقان يعارض**"، ص2..

[147] المصري، 27 مارس 1950م، "**زيارة تشايمان اندروز إلى وزير الخارجية المصري**"، ص1.

[148] المصدر السابق ، 22 أبريل 1950م، "**بريطانيا وقرارات الجامعة**"، ص1.

الجامعة قد ضعفت أخيرًا للخلاف الناشب بين أعضائها مؤكدة على ذلك بأن الخلاف الاقتصادي القائم بين سوريا ولبنان هو مثال حي على ذلك، ومع كل ذلك فإن اعتقاد بريطانيا بأن جامعة الدول العربية أداة لها قيمتها في الشرق الأوسط اعتقاد لا زال قويًا وأن كان يمر الآن بمرحلة خاصة ومؤقتة[149].

استقبل مصطفى النحاس باشا الوفد الأردني للجامعة العربية وقد أبلغ الشريفي باشا رئيس الوفد النحاس باشا موقف الأردن من التعاون العربي مؤكدًا أن الملك عبدالله يرغب رغبة أكيدة في التعاون مع الدول العربية تعاونًا تامًا واستقبل النحاس باشا وفد مصر ووفود الدول الدول واستعرض معهم موقف كل دولة عربية من قرار توحيد فلسطين العربية والأردن تحت حكم الملك عبد الله[150].

وأثناء اجتماع اللجنة السياسية في الجامعة العربية أصر وفد مصر على فصل الأردن من الجامعة تطبيقاً للفقرة الثانية من المادة 18 من ميثاق الجامعة [151]مستندًا إلى مبررات واهية لا قيمة لها حيث قال: إن مندوب الأردن صرَّح في أحد الاجتماعات السابقة التي عقدت في أوائل أبريل 1950م أن شرق الأردن تعتزم إجراء الانتخابات في كلتا ضفتي الأردن بعد ضم شرق فلسطين إلى الأردن، كما أن إعفاء المندوب الأردني لدى الجامعة من إمضاء القرار الخاص بعدم توقيع أية معاهدة مع إسرائيل لا ينفي أنه ثبت بصفة قاطعة أو بالدليل المادي أن شرق الأردن دخلت فعلاً في مفاوضات مع إسرائيل[152]، إذن حاولت مصر الزج بالأردن في مسألة غير صحيحة ورفضها الملك عبد الله دائمًا وهي فكرة الصلح مع إسرائيل.

أما الوفد العراقي الذي كان يرأسه السيد خليل كنة وزير الداعية والإعلام العراقي فقد كان له موقفًا ضد التوجه السياسي المصري في الجامعة حيث قال السيد خليل كنة عن موقف العراق من قضية ضم الجزء العربي من فلسطين إلى شرق الأردن بالقول: "**إن العراق يؤيد هذا الضم تأييدًا مطلقًا وأن شرق الأردن لم ينتهك ميثاق الجامعة العربية كما تزعم مصر وأن تصرفه إنما يطابق المادة السابعة من الميثاق وهي تنص على أن القرارات التي تتخذ بأغلبية الأصوات لا تلزم إلا الدول التي تقبلها، أما الدول العربية التي**

---

[149] المصري ، 22 أبريل 1950م، "**بريطانيا وموقف الجامعة العربية من الاعتراف بإسرائيل**"، ص1.

[150] المصدر السابق ، 11 مايو 1950م، "**الوفد الأردني يعرب عن رغبته بالتعاون التام مع الجامعة**"، ص2.

[151] المقطم، 16 مايو 1950م، " **بلاغ رسمي من جامعة الدول العربية** "، ص2.

[152] البلاغ، 13 مايو 1950م، "**خيبة أمل مصر لعدم فصل الأردن من الجامعة العربية**"، ص1.

تطلب إقصاء شرق الأردن عن الجامعة العربية فإنها تعرف جيدًا أن الأردن إنما يتصرف في حدود الحقوق المسموحة له"

وقد أوضح السيد كنة بأنه يقال أن سبب تدهور قضية فلسطين إلى هذه الحالة المؤسفة وسبب تعزيز جانب إسرائيل على أراضيها المقدسة يرجع إلى تلك البلدان العربية التي أصابت قلبها في الصميم في يوم 12 أبريل 1949م فقد وافقت تلك الدول في هذا اليوم على المفاوضة مع إسرائيل لإنهاء بروتوكول لوزان، وهذا البروتوكول الذي اعترفت فيه هذه الدول بمشروع قسمة فلسطين باعتباره أساسًا لحل القضية الفلسطينية ومما يدعو إلى الدهشة حقًا أن تلك الدول نفسها التي انتهكت هذا القرار تطالب اليوم بتطبيقه على شرق الأردن[153].

ونستيطع أن نخرج من كلمة وفد العراق بنتيجة مهمة مفادها بما أن مصر هي الدول الوحيدة التي لديها إصرار على فصل الأردن من الجامعة بحجة أن توحيد الضفتين يعد خرقًا لميثاق الجامعة، لكن يتضح من كلمة وفد العراق أن مصر هي التي تخرق هذا الميثاق عندما قبلت قرار الهدنة وهو يعتبر اعتراف باليهود كسلطة رسمية في فلسطين، وبذلك خرقت الميثاق عندما خالفت قراراتها فيما يتعلق بمشروع التقسيم الذي وضعته هيئة الأمم المتحدة وقد خالفت مصر الميثاق أيضًا عندما وافقت على القرارات التي وضعت في رودس على أيدي أعضاء لجنة التوفيق والوفد اليهودي، كل ذلك وتأتي مصر تقول إن الأردن خرقت ميثاق الجامعة.

كما اقترح وفد العراق في النهاية أن ضم شرق فلسطين إلى الأردن يعتبر حلقة من سلسلة عمليات الوحدة العربية التي كان يجب أن تتمخض عن الثورة العربية خلال الحرب العالمية الأولى، ونظرًا لأن أكثر من دولة عربية فقدت حماسها ضد شرق الأردن بعد كلمة رئيس الوفد العراقي التي كان يقصد بها مص، وأن العراق كانت ترى عدم الفصل، وهو الأمر الذي كان يتحمس له الوفد المصري، وهذا لا يتم إلا بإجماع أراء اللجنة السياسية في الجامعة، وهذا ما استغله الوفد العراقي في طرح حل جديد لهذه القضية تتفادى به الجامعة الفصل أو الخلاف وهو "**أن تتعهد شرق الأردن باعتبار القسم العربي الذي**

---

[153] المقطم، 17 مايو 1950م، "**فلسطين والأردن**"، ص6.

ضمته من فلسطين وديعة في يدها وهي عليه وصية إلى أن تحل المشكلة الفلسطينية حلاً نهائيًا[154].

ويبدو أن كلمة وفد العراق كان لها تأثير مباشر على أعضاء اللجنة السياسية، وأيضاً ما ذكره محمد الشريفي باشا وزير خارجية المملكة الأردنية الهاشمية عندما قال بأنه سوف يقدم في الاجتماع القادم للجنة السياسة مستندات تثبت أن بعض رؤساء الحكومات العربية اقترحوا ضم الجزء الشرقي من فلسطين إلى الأردن وقد طلب بعض الأعضاء تقديم هذه المستندات إلى الجامعة فطلب الشريفي باشا تأجيل ذلك إلى الاجتماع القادم للجامعة حتى يتسنى له إعداد هذه المستندات[155].

وكانت نتيجة ذلك أن بعض الدول وافقت في اجتماع اللجنة السياسية الأخير على طلب مصر فصل الأردن مثل السعودية وسوريا ولبنان، لكن موقفهم قد تغير بعد ذلك إلى حد أن قامت لبنان بالسعي مع العراق لإيجاد حل لعدم فصل الأردن من الجامعة، كما أن سوريا أيدت هذا المسعى، كما يلاحظ أن الحكومة السعودية الجديدة وجهة نظر خاصة في هذا الموضوع تختلف عن وجهة نظر الحكومة السابقة، وفي النهاية أخطر أعضاء اللجنة السياسية طرح عدة حلول بجانب اقتراح الأردن السابق ذكره، منها تأجيل بحث مسألة شرق الأردن إلى أجل غير مسمى، ومنها تشكيل لجنة لإعادة بحث مسألة شرق الأردن وعدم تحديد موعد سريع تتقدم فيه اللجنة بنتائج بحثها ومنها تأجيل المسألة بعض الوقت حتى يستأنف القائمون بالوساطة مساعيهم لعلهم يصلون إلي حل يرضي مصر ويبقي على حسن العلاقات بين الدول العربية الأخرى[156].

ونرى أن هذه الحلول جميعًا كان الهدف منها تجنب فصل الأردن من الجامعة وفي الوقت نفسه تجنب إحراج مصر ما دام أن قرار الفصل لن يكون بإجماع الآراء خاصة تغير مواقف الدول من تحيزها إلى مصر إلى تحيذها للمملكة الأردنية الهاشمية.

كما وجه السويدي بك عضو الوفد العراقي حديثه إلى مصر بالقول "**إن تعديل مصر لموقفها من الأردن حتى بالتأجيل لا يؤذي كرامة مصر مطلقًا بل قد يزيد مكانتها**" مما أثار غضب عبد الرحمن عزام باشا الأمين العام للجامعة العربية الذي خرج متهجم

---

(154) البلاغ، 13 مايو 1950م، "**هل يتغلب الاتجاه إلى فصل شرق الأردن**"، ص2.

(155) البلاغ، 13 مايو 1950م، "**الأردن ستقدم مستندات تفيذ موافقة بعض رؤساء الحكومات العربية على ضم فلسطين العربية للأردن**"، ص3.

(156) المصري، 13 يونيو 1950م، "**مجلس الجامعة يقرر في اجتماع أمس إعادة بحث مسألة الأردن في اجتماع اللجنة السياسية**"، ص1.

الوجه بادي الغضب من تصريحات السويدي بك لذلك خرج لمندوبي الصحف بأن المجلس أحال مسألة الأردن على لجنته السياسية لتعيد بحثها على ضوء الايضاحات التي سيقدمها دولة السويدي بك ودولة رياض الصلح بك عن وساطتهما لدى المملكة الأردنية الهاشمية[157].

وفي النهاية صرح عبد الرحمن عزام باشا الأمين العام للجامعة العربية بتصريح يحاول من خلاله أن يحفظ ماء الوجه لمصر صاحبة اقتراح طرح المسألة على اللجنة السياسية وفي نفس الوقت لا يظهر بمظهر الهزيمة السياسية للجامعة أمام السياسة الأردنية التي انتصرت في النهاية وجعلت الجامعة تقر وتوافق على قرار الأردن بضم شرق فلسطين اليها وهذا نص تصريح عزام باشا الذي قال فيه: " **إن جامعة الدول العربية لا تعارض في إشراف الأردن على المناطق التي تتمركز فيها قوات الفيلق العربية أو التي تضمها من فلسطين بل إن جامعة الدول العربية على استعداد لإمداد الأردن بالخبراء والفنيين الذين يحتاج إليهم للقيام بهذا الإشراف على خير وجه** " [158].

ويتضح لنا من تصريح عزام باشا بانه استخدم كلمة " **إشراف**" بدلاً من كلمة " **ضم** " وهذا يؤكد تحليلنا للموقف الذي إنتهت اليه اللجنة السياسية بالجامعة العربية على أية حال استطاع الملك عبدالله بن الحسين بذكاءه وعبقريته السياسية أن يقف في وجه الجامعة العربية وينتصر في مناوراته السياسية ويؤكد صدق مقولته التي قال فيها: "**هل لدى الجامعة العربية الجرأة على فصل شرق الأردن من عضويتها** "وبذلك أصبحت شرق فلسطين جزء من المملكة الأردنية الهاشمية فيما عرف بدمج الضفنين، ولم يفك الارتباط وهذا الضم إلا في تسعينيات القرن العشرين بناءً على رغبة الملك حسين بن طلال رحمه الله.

---

[157] المصدر السابق ، 13 يونيو 1950م، "**مجلس الجامعة يقرر في اجتماع أمس إعادة بحث مسألة الأردن في اجتماع اللجنة السياسية**"، ص1.

[158] المصري، 13 يونية 1950م، " **هل تراجعت الجامعة العربية تجاه قرار الأردن**"، ص 3.

خاتمة الدراسة:

نستخلص من العرض السَّابق أن الأردن كان لها دور فعال في الاهتمام بالقضايا العربية منذ انضمامها للجامعة العربية وكانت رؤية الملك عبد السياسية تجد قبولاً لدى ساسة وملوك وحكام الدول الأعضاء في الجامعة العربية وقد ظهر ذلك واضحاً في التعاون بين الأردن والجامعة العربية في حرب فلسطين حيث قامت الأردن بدور مهم في استضافة الجامعة العربية خلال المؤتمرات التحضيرية لحرب فلسطين.

وأوضحت هذه الدِّراسة أنه على الرغم من التفاهم والتعاون الذي ابدته المملكةالأردنية الهاشمية إلا أن بعض الدول التي رأت في الملك عبد الله والأردن منافساً قوياً لها على الساحة السياسة في الشرق الأوسط حاكت المؤامرت السياسية في الصحافة وفي الجامعة العربية الإ أن الأردن استطاعت في النهاية الانتصار لمشروعاتها السياسية في الشرق العربي.